الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

دور الشمول المالي في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة الجزائر لفترة (2017-2021)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات

إعداد الطالبة:
– شراديد مروة

الأستاذة المشرفة:
– بوزاهر نسرين

لجنة المنـــــاقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
01	ا.د/ بن سمينة دلال	أستاذة التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
02	بوزاهر نسرين	أستاذة محاضرة – ا –	مقررا	بسكرة
03	خريف نادية	أستاذة محاضرة – ا–	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

دور الشمول المالي في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة الجزائر لفترة (2017-2021)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات

إعداد الطالبة:
– شراديد مروة

الأستاذة المشرفة
– بوزاهر نسرين

لجنة المنـــــاقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
01	ا.د/ بن سمينة دلال	أستاذة التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
02	بوزاهر نسرين	أستاذة محاضرة – ا –	مقررا	بسكرة
03	خريف نادية	أستاذة محاضرة – ا–	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022/2021

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاةوالسلام علي نبيه الصادق الأمين وعلي صحبه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسانإلى يوم الدين أما بعد

أجدر بالشكر أولا هو من شق سمعنا وبصرنا وانعم علينا بالعلم، وأنار بصيرتنا خالقنا وبارئنا، فله الشكر وله الحمد حتى يرضي وله الحمد بعد

ارضي.

نخص بالشكر والعرفانللأستاذة الدكتورة " **بوزاهر نسرين**" الذي حرصت علىإتقان واتمام هدا العمل، المتواضعوأقول لهم

ازرع جميلا ولو في غير موضعه فلن يضيع الجميل أينما زرع

إن الجميل وان طال الزمان به فلن يحصد إلاالذي زرع

الإهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم و عانينا الكثير من الصعوبات وها نحن الحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام و خلاصة مشوارنا بين دفتي هدا العمل المتواضع.

- إلى منارة العلم الإمام المصطفى إلى الأمي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم محمد عليه أفضل الصلاة و ازكي التسليم.

- إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى أمي العزيزة **(درويش عائشة).**

- إلى من سعى و شقي لأنعم بالراحة و الهناء الذي لم يبخل بشيء من اجل دفعي إلى طريق النجاح الذي علمني إن ارتقي سلم الحياة بحكمة و صبر إلى أبي العزيز **(شراديد مفتاح).**

- إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي **(علاء ، بهاء ،سعدية و زوجها صابر ، باسم وحرمه شيرين) والي براعم البيت (انس،ناريمان، إسلام)**

- إلى من سرنا سويا لنشق طريق النجاح و الإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد إلى صديقاتي و أصدقائي رفاق الدرب

(زينب ، رانيا ، دنيا زاد ، نور الهدي ، رندة) إلي ابن عمي و أخي الذي لم تلده أمي **(عبد الرحمان)**

- إلي من جمعتني بهم خير الصدف والصداقة **(راضية، فاطمة)**

- إلي كل من ساندني ودعمني من قريب وبعيد في انجاز هده المذكرة واخص بالذكر **(ضرار)**

- إلي كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

ألي كل هؤلاء اهدي عمل هدا

مروة

FREE PRINTABLE INVITATION - BAGVANIA.COM

ملخص الدراسة

تهدف هده الدراسة إلي بيان أهمية الشمول المالي وتأثيره على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كونها محرك الأساسي للاقتصاد الوطني، إلا أنها تعاني من نقص الحصول على مختلف التمويل من الخدمات والمنتجات المالية من القنوات الرسمية وهدا ما يمثل عائق أساسي أمام نموها مما أدي إلى تعزيز درجة الشمول المالي لهده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وتوصلت الدراسة أن الشمول المالي داعم الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تلبية الاحتياجات المالية وضمان وصول الخدمات المالية وتوفير مصادر تمويل جديدة من الناحية الادخارية أو منح القروض، إذ أن قطاع البنوك في الجزائر من أهم القطاعات الداعمة والذي يؤدي دور مهم في النشاط الاقتصادي من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق منتجات وابتكارات جديدة

الكلمات المفتاحية:الشمول المالي، الخدمات والمنتجات المالية، الادخار، القروض، التأمينات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Study Summary:

This study aims to demonstrate the importance of financial inclusion and its impact on the activity of small and medium-sized enterprises in Algeria, being the main driver of the national economy, but it suffers from a lack of access to various financing services and financial products from official channels, and this represents a major obstacle to their growth, which led to Enhancing the degree of financial inclusion of these small and medium enterprises in Algeria.

The study concluded that financial inclusion is the basic support for SMEs and to ensure financial services and provide new savings and giving new financing or loans, as banks in Algeria are one of the most important sectors,which leads an important role in Economic activity through the financing of small and medium enterprises to create new products and innovations.

Key words: Financial Inclusion, Service Financial and Products, Savings, Loans, Insurance, SMEs.

قائمة الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	27
02	مكاسب إستراتيجية الشمول المالي	34
03	مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	42
04	تطور عدد مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة(2017-2021)	43
05	القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة(2021)	44
06	تطور عدد العاملين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2017-2021)	45
07	تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	46
08	النسب المئوية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر سنة(2017)	49
09	أهمية الخدمات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	58
10	توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب الوحدة سنة (2017-2021)	58
11	توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب الوحدة (2017-2021)	59
12	مصادر تمويل وضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	61
13	المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANSEJسنة (2017-2021)	63
14	المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرةANGEMسنة (2017-2021)	64
15	المشاريع الممولة بواسطة الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC(2017-2021)	66

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	أبعاد الشمول المالي	12
02	ركائز الشمول المالي	15
03	سياسات الشمول المالي	18
04	تطور عدد مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة (2017-2021)	43
05	توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب الوحدة سنة (2017-2021)	59
06	توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب الوحدة سنة(2017-2021)	60
07	المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية سنة (2017-2021)	64
08	المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة سنة (2017-2021)	65
09	المشاريع الممولة بواسطة جهاز الصندوق الوطني للتامين على البطالة سنة (2017-2021)	66
10	معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	67
11	معوقات العشرة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	68
12	ابتكارات التكنولوجيا المالية لتلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	69
13	أنواع خدمات منصات التمويل الجماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	71

المقدمة

مقدمة

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولا في الفترة الأخيرة لاسيما في أعقاب اللازمة المالية العالمية، حيث فرضت على المؤسسات المالية زيادة الاهتمام به والدي تجسد في التزامها بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وصول مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية من استخدامها والاستفادة منها.

حيث يسمح الشمول المالي بمنح الفرصة إلي الجميع الأفراد و المؤسسات للولوج إلي الخدمات المالية التي لها دور في أداء الأسواق و الاقتصاد ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما يساهم بشكل كبير في جميع القطاعات الدولة منها القطاع الصناعي ، التجاري، الفلاحي، وتسهيل المعاملات المحلية و الدولية ويتيح تعبئة المدخرات محلية وتوسيع نطاق الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسر ويساهم في الناتج والعمالة مما يزيد من التدفقات المالية و المعاملات الدولية وانتقال الشركات الرسمية من القطاع الغير الرسمي إلي القطاع الرسمي.

وعلي غرار جميع الدول وضعت الجزائر استراتيجيات خاصة تضم جملة من التدابير التي تسمح بتعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع مستوياتها وفق لبيئتها.

أولا: طرح الإشكالية.

وتتمحور الإشكالية موضوعنا في **هل تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فرص الوصول إلى التمويل في ظل تطبيق الشمول المالي؟**

ولمعالجة هده الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات:

1- ما القيمة الاقتصادية التنموية التي يقدمها الشمول المالي؟

2- ما هي خصوصية النشاط المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3- ما مدي اهمية الشمول المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ثانيا: دراسات السابقة.

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية تعرضت لمدي أهمية الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونذكر منها.

ثانيا: الدراسات بالعربية

01: فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (06)، العدد (01)،2021.

وعالجت مامدي تحقيق مستويات الشمول المالي في الجزائر وهدفت الدراسة لتعرف علي مقومات الشمول المالي ومقارنته بين الجزائر و الدول العربية واعتمدت علي منهج الوصفي والتحليلي لشمول المالي وأسلوب المقارن في الجزائر والدول العربية ، حيث توصلت الدراسة إلي تعزيز الشمول المالي للوصول إلي ترقية الخدمات المالية وتوفيرها للجميع خاصة في المناطق الريفية، ودوي الدخل المحدود ولا تزال معدلات الاستبعاد المالي مرتفعة في الدول العربية، وعلي رأسها الجزائر تبدل مجهود لتعزيز الشمول المالي الذي يلعب فيه بنك الجزائر دور رئيسي، ولا يزال هناك الكثير من ارتقاء الخدمات المالية شاملة للجميع.

02: أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، **شركات التكنولوجيا المالية كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر** مجلة حوليات بشار علوم الاقتصادية،مجلد (07)، العدد (03)، 202

كيف تساهم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في دعم و تحقيق الشمول المالي مستدام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، حيث اعتمدت علي المنهج الوصفي والتحليلي، وهدفت إلي الدور الذي تلعبه الشركات التكنولوجيا المالية الناشئة لدعم الشمول المالي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر، لتحقيق التنمية المستدامة و تلبية الاحتياجات المالية لتثمين درجة الشمول المالي في مختلف التعاملات المالية والمصرفية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها تعمل علي توفير مصادر تمويل وعرض خدمات متنوعة وبسيطة، حيث توصلت الدراسة إلي نتائج إلي إتاحة و استخدام الشمول المالي لمختلف الفئات المجتمع ويلعب دورا اجتماعيا مهم لمحدودي ومتوسطي الدخل والمشروعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمان وصول الخدمات المالية من الناحية الادخارية أو منح قروض لإقامة مشاريع تساعد الأسر منخفضة الدخل تحسن دخلها، وتحسين مستوي الاقتصاد بزيادة الإنتاج في شتي المجالات، والشركات التكنولوجيا المالية في الجزائر ضعيف ويرجع دلك إلي عدم امتلاك الجزائر للبيئة الحاضنة لإنشاء مثل هده الشركات.

ب–الدراسات الأجنبية.

03– Kanake martin guantai (2018), **the impact assessment of the micro finance to financial inclusion and business growth (a study of the micro, small and medium enterprises in igembe south Kenya**), vol (03), issue (01)

هدفت الدراسة إلي تقييم تأثير التمويل الأصغر علي الشمول المالي ونمو الأعمال التجارية في منطقة ايجيمبي الجنوبية في كينيا، وتحديد مصادر التمويل البديلة التي تستخدمها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة و المتوسطة ومدي صلاحيتها و مدي انتظام استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخدمات المالية من مؤسسات التمويل الأصغر، واستخدمت المنهج الوصفي في اكتشاف أهداف البحث، حيث استهدفت الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في بلدة ماوا(منطقة ايجيمي الجنوبية) منها 2181شركة مسجلة ومرخصة وشارك في دراسة عينة من 280 شركة (12.84% من السكان).

وتوصلت الدراسة إلى نتائج إن المؤسسات التمويل الأصغر لعبت دورا رئيسيا في تحسين الشمول المالي بين أصحاب الأعمال الصغيرة الدين أظهرت أبحاث سابقة كانو مستبعدين تقليديا من الأنظمة المصرفية الرسمية (78%) من المستجيبين لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات التمويل في حين أن (60%) لديهم
قروض صغيرة نشطة الاثني عشر شهرا السابقة، وكانت المؤسسات التمويل الأصغر تعمل على ترسيخ ثقافة الادخار بين أصحاب المشروعات المتناهية الصغر حيث استفادت معظم الشركات الجديدة على وجه التحديد تلك الذي تقل أعمارهم عن سنة استفادت بشكل ضئيل من الخدمات التمويل الأصغر،
ولوحظت أن مخاطر التخلف على التسديد بين الشركات الصغيرة لايزال يمثل تحدي لمقرضي الائتمان الأصغر التغلب عليه لاستمرار تقديم الخدمات.

04:Marus Eton and others, (2021), **financial inclusion and the growth of small medium enterpses in Uganda (empirical evidence from selected in lango sub region**), journal of innovation and entreperurship.

هدفت الدراسة إلي مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد التحديات التي تؤثر علي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وكيفية دعم الشمول المالي لنمو المؤسسات المتوسطة والصغيرة و إقامة العلاقة بين الشمول المالي و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واتبعت تصميم بحث مقطعي واستخدمت التصميم الوصفي و استكماله بالإحصائيات، وتم الاعتماد تحليل الارتباط والانحدار، حيث توصلت الدراسة لنتائج إن الشمول المالي مهم في دعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكشفت عن ارتفاع تكلفة الحصول علي الخدمات المالية وخدمتها، و وجود صعوبة في استخدام بعض الخدمات المالية والطريقة التي يتعامل بها مقدمي الخدمات المالية مع مستخدمي الماليين، يفتقر بعضها إلي درجة معينة من الاحترام والكرامة

ثالثا: الفرضيات.

للإجابةعلى الإشكالية والتساؤلاتالفرعية، تم صياغة الفرضيات التالية.

1- الشمول المالي يسهل سرعة الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية وإتاحة استخدامها لكافة فئات المجتمع.

2-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسعي إلي تحقيق التنمية الاقتصادية وفعالياتها في عمليات التمويل

3-. دور الشمول المالي في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رابعا: منهجية البحث.

تم الاعتماد على أسلوب الوصفي والتحليلي كمنهجية أساسية للدراسة الشمول المالي حيث استخدمت المنهج الوصفي في شرح وتوضيح مفهوم الشمول المالي وأهميته، أهدافه، أبعاده، والجوانب النظرية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، أما المنهج التحليلي فقد تم تسليط الضوء على تحليل العلاقة الشمول المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على دراسة حالة محل دراسة الموضوع

خامسا: أهداف البحث.

تهدف الدراسة إلى توضيح آلية الشمول المالي ومعرفة الدور الذي يلعبه في دعم وتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة وتحقيق أهداف التنمية المالية، وضمان وصول الأفراد للخدمات المالية وتعزيز درجة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سادسا: أهمية البحث.

تكمن في أهمية التي يكتسبها الشمول المالي في دعم وتحسين حياة الأفراد والمؤسسات وضمان وصول الخدمات الماليةوتوسيع نطاق عملية الاستفادة من تمويل ودمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

سابعا: مبررات اختيار البحث.

من أهم الأسباب التي جعلتنا نختار الموضوع والبحث فيه ما يلي:

01: توافق الموضوع مع التخصص المدروس.

02: معرفة واقع الشمول المالي في المؤسسات الجزائرية.

03: التعرف على تحديات وفرص وتحقيق الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثامنا: صعوبات البحث.

وتتمثل الصعوبات التي واجهتني في هدا البحث:

01: قلة دراسات المتعلقة بهذا الموضوع في الجزائر.

02: حداثة وصعوبة الموضوع.

03: قلة أبحاث باللغة العربية حول الموضوع

تاسعا: تقسيم الدراسة

من خلال الإلمام بالموضوع وتحليل إشكالية البحث المطروحة والإجابة على التساؤلات التي طرحت تم تقسيم هده الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى الشمول المالي، والدي يحتوي على مبحثين كالتالي المبحث الأول بعنوان مدخل عام لشمول المالي والدي يضم ماهية الشمول المالي، أهداف وأهمية الشمول المالي، أبعاد الشمول المالي، أما المبحث الثاني بعنوان أساسيات الشمول المالي والدي يضمن أيضا مكونات الشمول المالي، مؤشرات وعوامل الشمول المالي، التحديات الشمول المالي.

الفصل الثاني: تطرقنا إلى مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدي يحتوي على مبحثين كالتالي المبحث الأول بعنوان تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمية المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعيقات التي تشكل خطر عليها ومصادر المالية الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث: تطرقنا فيه إلي دراسة الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ويتضمن ثلاث مباحث كالتالي بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ويضم تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،وأهميتها في الاقتصاد الوطني ومعوقات إنشائها، و الهيئات الداعمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما المبحث الثاني يتضمن مؤشرات الشمول المالي في الجزائر و إجراءات الدولة تجاه الشمول المالي وتحدياته واليات تعزيزه في الجزائر، أما المبحث الثالث مساهمة الشمول المالي علي نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهميته في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والهيئات المالية المساهمة في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمشاكل المالية وحتمية الرقمنة وتفعيل أدوات الشمول المالي في الجزائر

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للشمول المالي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي

تمهيد

برزت أهمية الشمول المالي من خلال ازمة المالية 2008 التي فرضت على المؤسسات المالية والدولية زيادة الاهتمام به ويتضمن الشمول المالي في طياته السعي نحو تحقيق النمو الشامل والتنمية الاقتصادية، من خلال تعزيز الوصول كافة فئات المجتمع الي الخدمات والمنتجات المالية وكدا تسهيل وصول الي مصادر التمويل الي جانب تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية

ففي هدا السياق سيتم في هدا الفصل تسليط الضوء على النقاط الأساسية التالية:

المبحث الأول: مدخل للشمول المالي.

المبحث الثاني: اليات الشمول المالي.

المبحث الأول: مدخل عام للشمول المالي.

نظرا لأهمية الشمول المالي في تعميم ونشر الخدمات المالية والمصرفية ورسخ مبادئه في مختلف المجتمعات، فالشمول المالي أداة أساسية للنهوض بالاقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة وتحسين مستويات المعيشية للأفراد بصفة خاصة

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي.

الشمول المالي مصطلح جديد فرض نفسه على الساحة الاقتصادية والمصرفية خلال السنوات الأخيرة وسنتطرق إلى نشأة وتعريف الشمول المالي.

1- نشأة الشمول المالي.

ظهر مصطلح الشمول المالي أول مرة في عام 1993 في دراسة ليشون وصرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا ، تناول فيها اثر إغلاق فرع احد البنوك علي وصول السكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلي الخدمات المالية المصرفية ، و في عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي أول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلي الخدمات المالية المتوفرة.(بوطلاعة، 2020، صفحة 145)

حيث ازداد اهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008 من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح دلك بالإضافة إلى حث مزودي (بن موسي م.)الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة.

وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشتركوفي عام 2013 ،أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح ابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP) التمويل الدولية (IFC) برامج تعمل علي تحقيق الشمول المالي، وعملت العديد من الحكومات علي إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة مبنية علي سد الفجوة و الشمولية في التشريعات وإتباع منهج شامل مبني علي تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وكانت عدة دول قامت بتطوير و تنفيذ إستراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم ومن أوائل هده الدول المملكة المتحدة ماليزيا عام 2003 وسعيت العديد من الدول العالم المتقدم ومتخلف في انتهاج نهجهم بعد نهاية الأزمة المالية العالمية.(سمير، 2016، الصفحات 15-16)

2- : تعريف الشمول المالي.

تعددت تعاريف الشمول حسب الهيئات الدولية المهتمة بهذا المجال.

- تعريف البنك الدولي: يعرفه في تقريره الصادر عام 2016 تحت عنوان التنمية المالية العالمي Global Financial Développementعلى انه وصول الشركات والأفرادإلى منتجات والخدمات المتوفرة التي تقابل احتياجاتهم مثل المعاملات والمدفوعاتوالإيداعوالائتمان والادخار وتوصيلها بشكل صحيح.(سيد اعمر، 2020، صفحة 65)

- الصندوق النقد الدولي: إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل الغير الرسمية التي لا تخضع لحد ادني من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى استغلال احتياجات هؤلاء الخدمات المالية والمصرفية.(السامرائي، 2018، صفحة 11)

- منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE): بأنه عملية العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، والخاضعة للوقاية في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع مختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل النوعية والتثقيف المالي ودلك بهدف تعزيز الرفاهية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.(غريب، 2021، صفحة 181)

- مجموعة (20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AF): هو إجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز الوصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات مهمشة والميسورة للخدمات ومنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وان تقدم لهم بشكل عادل وشفاف بتكاليف معقولة.(شنبي ص.، 2018، صفحة 106)

علي ضوء ما سبق يمكننا تعريف الشمول المالي على انه: استخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وإمكانية الوصول إلى الخدمات والمنتجات بسرعة واقل سعر.

المطلب الثاني: أهمية الشمول المالي.

إن تعزيز الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية ينعكس ايجابيا على البيئة الاقتصادية، الاجتماعية مما تتزايد أهمية الشمول المالي في تحقيقها.

وتتجلي أهمية الشمول المالي في المحاور التالية.

1- المحور الاجتماعي: وهو ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم.

2- المحور الاقتصادي: يساهم في النمو الاقتصادي بسبب زيادة الكفاءة المالية.(عريف،2019،صفحة 199)

3- المحور الاستراتيجي:تحرص الجهات الرقابية المالية على تعزيز الإطار المتكامل للشمول المالي والمواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي وبين الأهداف أخري متعارف عليها وهي (استقرارالمالي، النزاهة وحماية المستهلك).(نافد عليوة، 2019، صفحة 12)

وان أهمية تعزيز الشمول المالي والوصولإلى الخدمات مالي ينعكس ايجابيا على البيئة الاقتصادية والاجتماعيةوالسياسية، لتلخيص أثار زيادة مستويات الشمول المالي في محاور الرئيسية التالية.

– تعزيز التنمية الاقتصادية: توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، ويساهم في توسيع انتشار الاستخدام الخدمات المالية والوصول إليه في انتقال المزيد المنشآت الصغيرة من القطاع الغير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

– تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي، وقدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم، والقدرة علي تحسين إدارة مخاطر الماليةوامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

– تعزيز استقرار النظام المالي: زيادة استخدام السكان للخدمات المالية يساهم في تعزيز استقرار النظام المالي، وينوع في محفظة الودائع المصرفية والمؤسسات المالية لتخفيف مستويات التركيز وتقليل من مخاطر هده المؤسسات.

– أتمتة النظام المالي:يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هده الخدمات لجدب المزيد من مستخدمي الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات، وزيادة الاعتماد على المؤسسات المالية التي تقدم هده الخدمات لتوصيل المدفوعات بسرعة واقل تكلفة، ويعتمد هدا النظام على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية وعمليات الغسيل الأموال. (حسن نعمة، 2018، الصفحات 31-32)

المطلب الثالث: أهداف الشمول المالي.

نظرا لاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين هيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة تنامي المنافع الشمول المالي.

– تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

– تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

– تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

– تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع.

– خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.(كركار، 2019، صفحة 365)

المطلب الرابع: أبعاد الشمول المالي.

تطور مفهوم الشمول المالي من خلال العقد الماضي إلى ثلاثة أبعاد رئيسية لسهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، واسترشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي والاستدامة المالية للشركات والمؤسسات، والمنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل بدائل ومن أهمها.

1– الوصول الخدمات المالية: يشير الوصول إلى الخدمات المالية القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، تطلب تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل (تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، الفروع وأجهزة الصراف الآلي.....الخ) ويمكن الحصول على هده البيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية. (بطاهر، 2018، صفحة 04)

2– استخدام الخدمات المالية: يشير استخدام الخدمات المالية إلى مدي استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة المؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدي استخدام الخدمات المالية والدي يتطلب جمع بيانات، حول مدي انتظام وتواتر استخدام عبر فترة زمنية.

3- جودة الخدمات المالية: تعتبر مقياس بعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة أراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية وتعتبر الخدمة المالية، تحديا يتطلب من المهتمين ودوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنةواتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.(فلاق ص.، 2019، صفحة 04).

الشكل رقم (01): أبعاد الشمول المالي

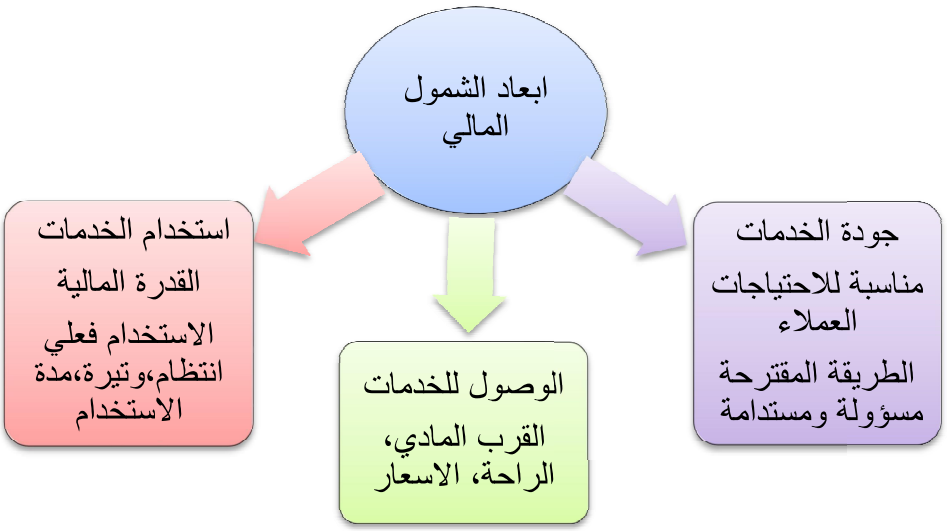

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علي المرجع CGAP,(septembre2015) **Une approche systémique de l'inclusion financièrea destination des bailleurs de fonds**, Washington

المبحث الثاني: أليات الشمول المالي.

ازداد اهتمام المؤسسات الرقابية بتحقيق الشمول المالي، والذي تجسد في التزامها بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وتسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية، ولتمكينهم من استخدامها والاستفادة منها بشكل سليم وفعال، وعليه تم التطرق في هدا المبحث إلي: ركائز وسياسات ومؤشرات الشمول المالي والتحديات التي تعيقه.

المطلب الأول: ركائز الشمول المالي.

لتعزيز الشمول المالي يتطلب توفير جملة من الركائز ومن أهمها:

01 –دعم البنية التحتية المالية:

يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له.

– **بيئة تنظيمية:** توفير بيئة قانونية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليماتواللوائح.

–**الانتشار:**هي التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات بالأخص التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل: وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي نقاط البيع، الجرافات الآلية، خدمات التامين، والأوراق المالية وغيرها وفقا لقوانين الدولة.

– **تطوير نظم الدفع والتسوية:** تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية.

– **الاستفادة من التطورات التكنولوجية:** العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول وتسيير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة اقل وفاعلية اعلي.

– **توفير قواعد بيانات شاملة:**هي تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للإفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.(سعدان، 2018، صفحة 748.749)

2- حماية المستهلك:

يقصد بحماية عملاء البنوك ما يتم تطبيقه من إجراءات تستهدف الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها هؤلاء العملاء من مجال تعاملهم مع البنوك من خلال وضع قواعد التنظيمية، من سياسات وإجراءات التي تكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية في إطار متكامل من الشفافية والإفصاح في التعامل المالي، بما يضمن حصول هؤلاء العمال على حقوقهم دون انتقاص، وعدم الإضرار بمصالحهم وترتكز حماية المستهلك على عدة نقاط أهمها:

– **المعاملة بعدل ومساواة:**يتعين على البنوك، تركيز في تعاملها مع العملاء ان تتسم تعاملاتها بالعدل والمساواةوالإنصافوالأمانة، وان تحرص على جعل هدا المنهج جزءا من قواعد الحكومة لديها كما يتعين أن تعطي مزيدا من الاهتمام والعناية والرعاية الخاصة بالعملاء محدوديالدخل والتعليم وكبار السن ودوي الاحتياجات الخاصة، دون تمييز بين الجنسين.

– **الإفصاح والشفافية:** هي توفير البنوك لعملائها جميع المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتجات التي تقدمها لهم، واضحة وسهلة الفهم والبساطة والدقة، وبما يكفل الاطلاع العملاء على المزايا والمخاطر بشفافية ووضوح يتحمل العملاء العناء في سبيل الحصول على تلك المعلومات.

– **التوعية والتثقيف المالي:** وضع البنوك خطط والبرامج والآليات المناسبة لتطوير ونشر المعارف المالية والبنكية لعملائها الحاليين والمحتملين، والسعي لرفع مستوي الوعي والتثقيف للخدمات ومنتجاتالبنكية، والمساعدة في اتخاذ قرارات وتوجيهمإلى الجهة المنافسة التي يمكن من خلالها الحصول على معلومات الإضافية اذا كانت لديهم الحاجة إليها، ويتعين على البنوك تعريف العملاء بحقوقهم ومسؤولياتهم وخاصة العملاء الأفراد محدودي الدخل والتعليم.

– **السلوك المهني:** يتعين على البنوك أن تحرص على ممارسة أداء عمل بأسلوب مهني لتحقيق أفضل مصلحة للعملاء في كافة مراحلتعاملهم مع البنك باعتباره مسؤولا في حماية العميل فيما قدم إليه من خدمات أو منتجات بنكية. السلوكيات النزاهة والمصداقية والتحقق منالخدمات والمنتجات المطروحة للعميل لإمكانياته واحتياجاته.

–**حماية الخصوصية وسرية المعلومات:**يتعين البنوك علوضع مجموعة من الأنظمة الرقابية والآليات والسياسات التي تكفل حماية المعلومات المالية والشخصية لعملائها، فجميع التعاملات مع البنوك تتمتع بسرية ولا يجوز كشفها أو الاطلاع عليهاإلا وفق ما ينظمه القانون والتشريعات السارية.(سعدان، 2018، صفحة 749)

– **حماية العملاء ضد الاحتيال المالي:** حمايةالبنوك ودائع العملاء ومدخراتهم وغيرها من الأصول المالية التي تقع في دائرة معاملاتهم مع البنك، ودلك بالوضع أنظمة الرقابة الداخلية فعالة ا تتسم بالكفاءة والمستوي العالي من رقابة الدقيقة، بهدف الحد من عمليات الاحتيال والاختلاس أو إساءة استخدام الخدمات المالية، والتأكدمن كفاءة الأنظمة المستخدمة لمواكبة التغيرات.

– **معالجة شكاوى وتظلمات العملاء**: العنايةالكافية من طرف البنوك لمعالجة شكاوى العملاء بطريقة سريعة وعادلة ومستقلة، في ظل وجود آليات واضحة ومحددةلمتابعةومعالجة تلك الشكاوى دون تأخير وحل نزاعات العملاء.

03– تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء:

تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرةوالمتوسطة، ومراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء، وتخفيض الرسوم العمولات،وتعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات لتوسيع الخيارات إمام العملاء.

04– التثقيف المالي.

إعداد الإستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطويرها من قبل الجهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، ودلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدي المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى دلك.(سعدان، 2018، صفحة 749.750)

الشكل رقم (02): ركائز الشمول المالي

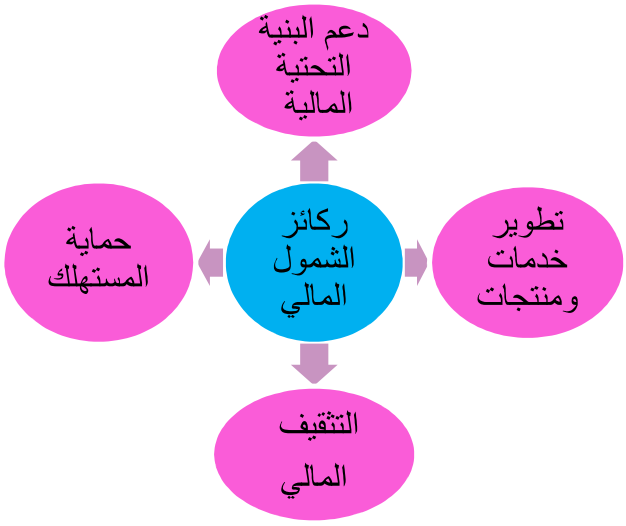

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد علي مرجع, سعدان اسيا,محاجية نصيرة,(2018),واقع الشمول المالي في المغرب العربي,مجلة الدراسات وابحاث

المطلب الثاني: سياسات الشمول المالي.

وجدت المؤسسة الألمانية ست سياسات فعالة للمشمول المالي، أربعة منها قد تحسن الوصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة في حين ان حماية المستهلك وسياسة الهوية تلعب دور رئيسي في تمكين الشمول المالي وهي كالتالي:

01- الوكيل البنكي:

أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الاشتمال المالي حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلي وكلاء للبنوك فحسب بل إلي وكلاء الاشتمال المالي التعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد لإجراء التحويلات المالية إلي جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز استخدام هذه القناة مثل التحويلات النقدية، والتوعية بالنظام المالي بالإضافة إلى زيادة إعداد المستخدمين بشكل كبير كما لوحظ مؤخرا في البرازيل حيث أنها كانت الرائدة في وقت مبكر في وكلاء البنوك بواسطة "المراسلات المصرفية" بنطاق واسع لتوزيع المنح الاجتماعية للبرازيليين غير المتعاملين مع البنوك.(محمد بدر عجور، 2017، صفحة 22)

02- الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول:

انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير من تكلفة المعاملات بالإضافة إلى أنه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول وقللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الالكترونية وأيضا عملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقا، حيث أظهرت عدة دول نجاحا باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي، ففي الفلبين سجلت أول عملية نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال في البلاد النامية عام2004.

03- تنويع مقدمي الخدمات

اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة الإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإيداعيه، تدعي بالاستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال إيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.

04- إصلاح البنوك الحكومية

في الكثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء. حيث من 73 إلى 102 دولة يمتلكون ما يعادل 15 %من البنوك كأصول. تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان ولتنفيذ برامج اجتماعية.

في هذا الصدد أغلقت بعض الدول البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف كخيار لتقليل التكلفة، كما فعلت البرازيل وبيرو، بينما البعض الأخر يزال يعاني من التدخل السياسي والأداء دون المتوسط. من الجدير بالاهتمام أن بعض صناع القرار دفعوا ببعض الإصلاحات لتحسين ربحية وشكل البنوك الحكومية، بدال من إعادة هيكلة البنك ككل، قامت كل من اندونيسيا والبرازيل بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مربح من خلال إصلاح الحكم وإحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير.(شنبي ص.، 2018، الصفحات 111-112)

05: حماية المستهلك

تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا. ومنه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد ولكن بعضهم أساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أو ليس لديهم تأمين أو عائد على استثماراتهم، مثلما حدث في بوليفيا عام 2000 حيث أن الجمع بين الأمية المالية والممارسات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات وبعض الفراغات في الإطار القانوني أدت إلى وقوع بعض الانتهاكات، حيث منع عمل هذه المؤسسات يعتبر أمر بالغ الأهمية. بشكل عام تعتبر عملية فشل حماية المستهلك هي استجابة تنظيمية لفشل السوق، من هنا يجب على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم توازن المعلومات وتشجيع استدامة توسع السوق من خلال تقديم المعلومات للعملاء في الوقت المناسب قبل وبعد عقد الاتفاق بين المؤسسة والعميل، حيث يساعد ذلك العملاء في معرفة حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب.

06: سياسة الهوية المالية:

في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان. والاهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب. بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات

البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض. ونتيجة لذلك هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها الاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى.(شنبي ص.، 2018، الصفحات 112-113)

الشكل رقم (03): سياسات الشمول المالي

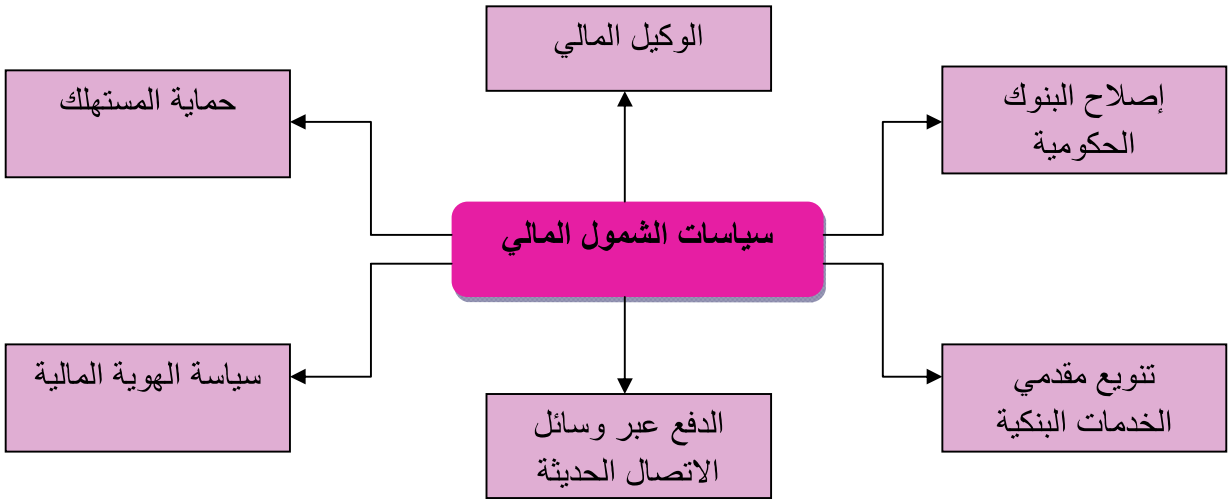

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علي المرجع،شنبي صورية، بن لخضر السعيد، (2018)،أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبي

المطلب الثالث: مؤشرات الشمول المالي.

اتفق قادة مجموعة العشرين (20) مع توصية التحالف العالمي من اجل الشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي.

ومن أهمها:

1- مؤشر فيندكس العالمي (Global Findex)

قاعدة البيانات (Global Findex) هي مجموعة البيانات الأكثر شمولا في العالم حول كيفية ادخار البالغين والاقتراض وتسديد المدفوعات، وإدارة المخاطر، تم إطلاق قاعدة البيانات من مؤسسة Bill Melinda Gates، وتم نشر قاعدة البيانات كل ثلاث سنوات منذ عام 2011 ويتم جمع البيانات بالشراكة بين Gallup و.Inc، من خلال استطلاعات تمثيلية على مستوى الوطني لأكثر من 150.000 بالغ في أكثر من 140 اقتصادا.

تتضمن نسخة 2017 مؤشرات محدثة حول الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها، ويضيف بيانات جديدة حول استخدام التكنولوجيا المالية، بما في دلك استخدام الهواتف المحمولة والانترنت لإجراء المعاملات المالية.

الشمول المالي اخذ الارتفاع علي الصعيد الدولي وتظهر قاعدة بيانات Global Findex لعام 2017 أن 1.2 مليار بالغ قد حصلو علي حساب مند 2011، بما في دلك515 مليونا عام 2014 وبين عامي 2014و2017 ارتفعت نسبة البالغين لديهم حساب في مؤسسة مالية من خلال خدمة الأول عبر الهاتف المحمول علي مستوي العالم من 62 % الي69 % في الاقتصاديات النامية وارتفعت حصيلة 54 %إلي 63% ومع دلك لاتزال النساء في الاقتصاديات الدول النامية اقل نسبة 9% من احتمال امتلاك الرجال لحساب مصرفي.(شنبي ر.، 2021، صفحة 10)

وكما نذكر مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي وهده المؤشرات تناولت قياس ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:

- الحصول على الخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية.
- جودة الخدمات المالية.

ودلك من ناحية سهولة الوصول إلى الخدمة المالية وبأقل تكلفة وبوسائل بسيطة وأكثر جودة

2- مؤشر الحصول على الخدمات المالية:ومن بين مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية:

- عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على مستوي الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع.
- حسابات النقود الالكترونية.
- مدي الترابط بين النقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الدين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول على اقل.

3- استخدام الخدمات المالية: ومن مؤشرات قياسها.

- نسبة البالغين الدين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.

- نسبة البالغين الدين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.

-عدد حملة سياسة التامين لكل 1000من البالغين.

- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد.(بهناس، 2019، الصفحات 215-216)

- عدد المعاملات الدفع عبر الهاتف.

- نسبة البالغين الدين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم.

- نسبة البالغين الدين يتلقون تحويلات مالية او دولية.

- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.

- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية.

3- جودة الخدمات المالية: تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث انه علي مدي15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلي جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد تحسين الوصول إلي الخدمات المالية، وهوبعد غير واضح حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر علي جودة ونوعية الخدمات المالية، التكلفة وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلي خدمات حماية المستهلك و الكفالات المالية ، شفافية المنافسة بالإضافة إلي عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك، وهنا مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة كالتالي:

- **القدرة علي تحمل التكاليف** :يقاس بمدي تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لدوي الدخل المنخفض، ودلك من خلال (معرفة متوسط التكلفة الشهرية، متوسط الرسوم السنوية، متوسط التكلفة تحويلات الائتمان، نسبة العملاء الدين افادوابان رسوم المعاملات المالية باهظة الثمن).

- **الشفافية**: يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي حيث يجب على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية (نسبة العملاء الدين افادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية بداية انعقاد القرض المالي وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة).

– **الراحة والسهولة**: يقيس وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية، ودلك من خلال المؤشرات التالية:(نسبة الأفراد الدين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الدين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية، متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في اصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك).

– **حماية المستهلك**: يتمثل في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول من مزايا غير عادلة في طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.(بهناس، 2019، صفحة 217)

– **التثقيف المالي**: يقيس هدا المؤشر المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

– **المديونية**: تعتبر سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.

– **العوائق الائتمانية**: الشمول المالي لا يشتمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات، ودلك من خلال (نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات، نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على أخر قرض مصرفي، مدي وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول الأسواق الائتمان).(بهناس، 2019، صفحة 218)

المطلب الرابع: تحديات الشمول المالي.

إن وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية وتعمل على حد من فرص النفاد الخدمات المالية، وتكمن أبرز التحديات في

– عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاد للتمويل، ورغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة، فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي يتمثل أهمها في وجود نظم كفئة للاستعلام الائتماني والرهوناتوالإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.

– غياب التصنيف المالي والقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية وسجلت منظمات غير الحكومية يصعب وضع إطار رقابي وإشرافيعلى تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو جهة مالية إشرافية مستقلة مما أدي إلى تقليل الشفافية في النشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة.

– ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية، وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.

– بطء تطور المؤسسات المالية الغير المصرفية وبالشكل خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك تؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي لتوفير موارد قصيرة الأجل، التي لا تتلاءم لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات. (محمد بدر عجور، 2017، الصفحات 25-26)

خلاصة الفصل

يعكس الشمول المالي مدي وصول الخدمات المالية و المصرفية لكافة شرائح المجتمع بتكلفة معقولة وبشكل عادل وضمان استمراريتها و المساهمة في تحقيق منافع الاقتصادية للمجتمع و الدولة ،كما ينتج عنه أهمية كبيرة تنعكس ايجابيا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ومن أهم أبعاد و المؤشرات التي تسمح بقياس تحقق الشمول المالي نجد الأبعاد المتمثلة في وصول الأفراد إلي الخدمات المالية واستخدامها ومدي جودتها ولتعزيز الشمول المالي وتسهيل وصوله للأفراد المجتمع واستخدامه والاستفادة منه بشكل سليم وفعال وجب إتباع سياسات عبر قنوات متمثلة في الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمولة، تنويع مقدمي خدمات وإصلاح البنوك الحكومية ، حماية المستهلك والهوية المالية، ومع دلك لا يزال الشمول المالي يعرف تحديات تعيق توسعه ومن أهم هده العوائق نجد عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية وضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية وبطء المؤسسات المالية غير المصرفية، ورغم هده المعيقات دعت إلي ضرورة تطوير إستراتيجيات متميزة وابتكار آليات جديدة تسهم في تطوير الشمول المالي و توفير البنية التحتية لتعزيزه.

الفصل الثاني

عموميات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني: عموميات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى حلول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد، فهي تتوفر على عدة خصائص ومميزات تساعدها على التأقلم والتكيف في مختلف البيئات، ويعتبر دعم وتعزيز هاته المؤسسات ركيزة لإرساء التنمية،ومساهماتها في الرفع من قيمة الناتج الداخلي الخام، وترقية الصادرات وتقليل من البطالة وتوفير مناصب عمل جديدة، إلا أنها تعاني من مشكل التمويل أحد أهم الصعوبات التي تواجهها.

ففي هدا السياق سيتم في هدا الفصل تسليط الضوء على النقاط الأساسية التالية:

المبحث الأول: مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقاتها بالشمول المالي.

المبحث الأول: مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الأهمية البالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي جعلته يستقطب العديد من الباحثين والمفكرين، الدين اجمعو على حيوية القطاع ودوره الفعال في تحريك عجلة التنمية.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف واحد شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل يوجد عدة تعريفات ودلك حسب الدول والمنظمات الدولية ودلك لاختلاف البيئة الاستثمارية التي تنشط فيه هده المؤسسات، وكذلك بسبب اختلاف معايير التصنيف، وسنتطرق إلى عدة تعريفات وهي:

01- تعريف البنك الدولي: يعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال، والذي يعتبر معيار مبدئيا فيصنف المشروعات التي تعمل لديها، اقل من 10 عمال بالمشروعات متناهية الصغر والتي بها ما بين 10الي 50عامل، تعتبر المؤسسات صغيرة، وما بين 50-100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة.(مولاي، 2020، صفحة 117)

02- تعريف الصندوق النقد الدولي: يعتمد الصندوق النقد الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةعلى معيار العمالة، باعتباره المعيار الأكثر ملائمة وبساطة عند استخدامه للمقارنة بين المؤسسات وفي هدا الصدد يعتبران المؤسسات الصغيرة هي تلك التي توظف اقل من 5 عمال، والمؤسسات التي تشغل ما بين 5الي 19 عامل هي مشروعات متوسطة.(طلحي، 2014، صفحة 32)

03- تعريف المشرع الجزائري: يتلخص في قانون رقم 01-18 الصادر 12 ديسمبر 2001 متضمن قانون توجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية أنها المؤسسة إنتاج وسلع والخدمات

- تشغل من 01 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 5000 مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

الجدول رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 01الي 09 عامل	من 01 إلى 20 مليون دج	من 01الي 10 ملايين دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	من 20 إلى 200 مليون دج	من 10الي 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50الي 250 عامل	من 200 إلى 2 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: ريحي فاطمة. (2021). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة الاقتصاد الحديث والتنميةالمستدامة، المجلد04، العدد02،ص94.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أصبحت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالسبب طبيعة تميزها ودلك بالتحقيق مجموعة الخصائص من أهمها.

01: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للمؤسسات الصغيرة جملة من خصائص تمكنها من تحقيق مزايا تنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ومن أهم هده الخصائص

– **سهولة التأسيس**: يمكن لأي شخص عادي حتى ولم يكن يملك مؤهلات علمية، أن يقيم مشروع خاصا به، ذلك أن تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة يكون من دون شك أيسر من إنشاء مؤسسة كبيرة، لا تحتاج رؤوس أموال صغيرة، بالإضافة لبساطة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيسها.

– **الاستقلالية في الإدارة**: تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة نمط الملكية الفردية أو العائلية، ويترتب عن ذلك ارتباط الإدارة ارتباطا وثيقا للملكية، مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، هذا ما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة.

– **سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي**: يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبساطة وبمستوى تعقيد أقل مما هو عليه في المؤسسات الكبيرة، لذلك تتسم فيها الإدارة لمرونة والسهولة في اتخاذ القرار.

– **المرونة الكبيرة**: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة عالية من المرونة في مختلف النواحي المتعلقة بنشاطها، تتجسد في قدرا على التكيف مع مختلف التغيرات التي قد تحدث داخلها أو خارجها. مثلا هذه المؤسسات تستطيع التحول إلى إنتاج سلع وخدمات

تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته بسرعة. ويمكن إرجاع هذه الخاصية إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل عدد قليل من العمال، يجعلها تمتلك تنظيم بسيط مما يساعدها على سرعة التكيف.

– **مركز للتدريب الذاتي**: إن طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين بها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على اكتساب المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويوسع نطاق فرص العمل المتاحة.

–**القدرة على جلب المدخرات**: لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع، سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإقامة هذا المشروع، وهذا ما يتلاءم مع ظروف الدول النامية نظرا لضعف قطاعها المصرفي في تقديم التمويل اللازم.

–**التجديد والإبداع**: تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة، والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وهذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح.

– **تلبية طلبات المستهلكين**: **إن** طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعله موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك، وهذا ما يجعل معدل ارتباطها لمستهلك كبيرا، إلا في بعض الأحيان أين نجد أن منتجات هذه المؤسسات موجه إلي صناعة منتجات أخرى. فالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم، من خلال التعبير عن أذواقهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات، فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي.(بن دعاس، 2021، صفحة 04)

02–أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اصطبحتالمؤسسات الصغيرةوالمتوسطةتكتسي أهمية بالغة وهذا راجع أساسا إلى دورها وأهميتها الكبيرة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي لأي اقتصاد، ويمكن توضيح دلك كما يلي:

2–1 الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من خلال:

– **توفير مناصب عمل**: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديل يساعد في القضاء على مشكلة البطالة، وتمنع تدفق الأفراد إلى المدن سعيا وراء فرص أفضل للعمل، حيث إنها تقام في التجمعات السكنية والمدن الصغيرة والقرى التي تكثر فيها نسبة البطالة. حيث نجد أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة 33% إلى 88 %من إجمالي فرص العمل المتاحة.

– **تكوين الإطارات المحلية**: من خلال مساهمتها في التشغيل، فإنها تعمل على تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية والإدارة العمال.

– **تنشيط حالة المنافسة** :يلاحظ إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل منافس قوي على المؤسسات الكبيرة والمعروفة على الصعيد العالمي وهذا نظرا لكفاءتها في الأداء وبحثها الدائم عن إشباع حاجات الزبائن، وقد أشارت بعض الدراسات إلى إن الصناعات الصغيرة الأمريكية سنة 2000ساهمت بما نسبته 33 %من إجمالي التصدير الأمريكي للخارج.

– **توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة**: من خلال تقديمها الخدمات والمساعدات الباطنية للمؤسسات الكبيرة، لصناعة الأجزاء الثانوية للصناعات الكبيرة.

– **رفع مستوي الناتج الداخلي الخام**: يمثل الناتج الداخلي الخام قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة فهي تساهم بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام يفوقمساهمة المؤسسات الكبيرة في ذلك الناتج للدول المتقدمة والنامية.

– **تنمية الصادرات**: حيث تحظى بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تنتجها ميزة تصديرية، ومن أهم هده العوامل نذكر

منتجاتها عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا فيا الأسواق الخارجية.

تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لأخر ومن خط إنتاج لأخر ومن سوق لأخر، لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.(سايغي، 2021، الصفحات 293-294)

2-2 الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إلى جانب الأهمية الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هناك أدوارا على الصعيد الاجتماعي، يكمن أهمها في النقاط التالية:

– تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع؛ بحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتجاجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام.

– لتخفيف من المشكلات الاجتماعية؛ إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة والتهميش والفراغ، وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق منحهم مناصب عمل لتامين لهم الاستقرار النفسي والمادي.

– إشباع رغبات واحتياجات الأفراد.(سايغي، 2021، صفحة 295)

المطلب الثالث: عراقيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطةإلى عدة المشاكل سوف نتطرق إلي أهمها.

01- عراقيل التنظيم وسلوك الإدارة العمومية: تعاني الإدارة العمومية من تفشي البيروقراطية بشكل خطير في المجال الاقتصادي بأكمله، وتتأثر علي الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، وتعدد مراكز اتخاذ القرار و الآجال الطويلة التي تستغرق معالجة كل ملف أو مسالة بالمستثمرين الخواص و المتعاملين الاقتصاديين، ومظاهر المحسوبية و الرشوة التي تشكل عائق سلبي التي تؤذي إلي انسحاب هده المؤسسات و ضعفها في القدرة المالية وضعف قدرتها علي تصدي ولمقاومة هده الظواهر السلبية، اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية أصبحت تحديا لنمو هدا القطاع قد تكون سببا مؤديا في اختفاء هده المؤسسات من الساحة الاقتصادية، وتسبب خسارة فادحة في الاقتصاد الوطني.(ايت عكاش، 2013، صفحة 231)

2- ندرة اليد العاملة: وتنقسم إلى قسمين

نقص اليد العاملة وعدم كفاية المعروض لتلبية احتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤثر بشكل واضح على أدائها وتتسم بكثافة استخدام هدا العنصر، مما يضطر للمؤسسة القيام بمهام التدريب والتعلم داخلها.

سرعة دوران العمالة وعدم استقرارها لمدة طويلة بمكان العمل يؤدي إلى عدم كفاءة الإنتاج، ويرجع دلك لعدم وجود علاقة تعاقدية بين صاحب المؤسسة والعمال، وهكذا فان مؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتحمل عبئ تدريبهم أثناء العمل مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وخفض جودة ونوعية السلع المنتجة وارتفاع تكاليف الإنتاج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- غياب التحفيزات الضريبية والجمركية: تلعب دور هام في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم إسهامها في تحقيق السياسات التنموية.

- **التحفيزات الضريبية**: إن الأعباء الضريبية التي تتحملها هده المؤسسات لا يساعد على العمل الإنتاجي ويؤدي إلي تعد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي.

- **التعريفة الجمركية**: تكون في صالح الصناعات الحضرية الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن الرسوم اقل ما تكون على السلع الرأسمالية الثقيلة ثم ترتفع تدريجيا بدا بفئات السلع الوسيطة ثم السلع المعمرة.

4- مشاكل التسويق والتصدير: صعوبة التسويق المنتجات والخدمات ودخول السوق حيث تواجه

- قصر القنوات وشبكات التسويق المحلية.

- نقص المعلومات الداخلية والخارجية.

- ضعف القدرة على الاستثمار في مجال بحوث التسويق والإنفاقعلى الدعاية التسويقية

وتعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل في مجال التصدير ودلك الأوضاع التمويلية تؤدي إلى ضعف قدرتها التنافسية بالنسبة للإنتاج والتصدير.(ضيف الله، 2016، الصفحات 177-179)

5- شدة المنافسة: بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع بعضها البعض من جهة ومن جهة أخري مع المؤسسات كبيرة الحجم من ناحية أخري، ثم المنافسة بين هده المؤسسات الوطنية وبين الشركات الأجنبية.

7- إشكالية العقار الصناعي: خاصة في الجزائر يسود ميدان العقار تعقيدا من حيث التسيير والاستغلال الغير العقلاني والغير الرشيد للمساحات الموجودة.

- نظام التسيير المطبق.

- عدم استقرار المسيرين.

- الطابع الإداري للمؤسسات التسيير.

- نقص الإمكانية المالية.(بن موسي ، 2017، الصفحات 166-167)

المطلب الرابع: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وتتمثل في مصادر داخلية وخارجية وهي كالتالي:

1- التمويل من مصادر الداخلية: تتمثل في

- **رأس المال المستثمر (الأموال الشخصية)**: هي التمويل المقدم من صاحب المشروع نفسه، في بداية تكوين المشروع أو عند الحاجة إلى التوسع في المشروع أو لزيادة رأس مال العامل.

– **التمويل الذاتي**: يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة من اجل تلبية الاحتياجات وكذا جاهزية المشروع عند الطلب فهو الفرق بين صافي التدفقات النقدية خلال سنة وقيمة الأرباح الموزعة على المساهمين والاهتلاكاتوالمؤونات التي تذخرها المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقبلية. (مولاي، 2020، صفحة 119)

2– التمويل من مصادر الخارجية: لا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغطية كل الاحتياجات التمويلية من المصادر الداخلية لدلك فهي تلجا إلى المصادر الخارجية والمتمثلة في:

– **الائتمان التجاري**: تعتبر القروض التجارية مصدرمهملتمويل المشاريع الصغيرة، حيث يتم الحصول على القرض من الموردين عن طريق التأخير دفع المبالغ المستحقة على البضاعة المشتراة منهم، أو الشراء على الحساب ولفترة زمنية متفق عليها بين البائع والمشتري.

– **الائتمان المصرفي**: تعتبر البنوك مصدر رئيسي لأموال بالنسبة للمشروعات الصغيرة، فهي تقوم بمنح القروض الصغيرة أو كبيرة الحجم وتلجا لها تلك المشروعات كمصدر خارجي للتمويل من اجل مواجهة احتياجاتها الآنية والمستقبلية، أو احتياجاتها التشغيلية.

3– التمويل من المصادر الخارجية غير رسمية: يشمل هدا النوع من التمويل مجموعة من الأشكال المتمثلة في:

– **التمويل عن طريق مؤسسات متخصصة في الدعم والجمعيات المهنية**: هو التمويل عن طريق مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تسعي إلى تزويد هدا النوع من المؤسسات بالدعم والمساعدات المالية والفنية ودلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– **عقود تحويل الملكية**: الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل أو الصناعية والهدف من هده العملية توفير السيولة النقدية كل مستثمر(مولاي، 2020، الصفحات 118-119)

المبحث الثاني: نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالشمول المالي مقارنة بالدول العربية .

يتزايد حاليا إقرار الصناع السياسات من أنحاء العالم بأهمية الشمول المالي، ويشكل الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتحديد عنصرا أساسيا في التحديات التي تواجه العديد من بلدان في تنويع اقتصادياتها وتحقيق النمو اقتصادي.

المطلب الأول: مكاسب استراتيجية الشمول المالي.

يهدف الشمول المالي أو التمويل الشامل إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية خاصة للشرائح ذات الدخل المنخفض في المجتمع، والتي غالبا ما كانت خارج دائرة الخدمات المالية الرسمية وتعاني من الاستبعاد المالي. ويتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الإفراد و المؤسسات علي الحصول علي الخدمات المالية واستخدامها بفعالية و بطريقة مسؤولة، حيث يتطلب الأمر تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية ، والمدخرات، والقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، و الرهون العقارية، والتامين و الرواتب، والمدفوعات و التحويلات المالية المحلية و الدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلي حماية المستهلك و تعزيز القدرة المالية، وتسعي إستراتيجية الشمول المالي لمكافحة الاستبعاد المالي (الإقصاء)، الذي يسهم في تفشي الفساد وتزايد الفجوات و عدم المساواة، وتعطيل النمو الاقتصادي و التنمية وزيادة الآثار السلبية للازمات ، ودلك لزيادة مستويات الشمول المالي علي الصعيدين الكلي و الجزئي في النقاط التالية:

– تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تمثل الإستراتيجية الشمول المالي المكون الرئيسي لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية من خلال:

– القضاء على الفقر وتحسين الدخول.

– الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي.

– تحسين الظروف الصحية وتحقيق الرفاهية من خلال تحفيز الادخار.

– تعزيز جودة التعليم وتقليص عمالة الأطفال ودعم المساواة بين الجنسين من خلال التمكين الاقتصادي للمرأة

وهدا يؤثر ويتأثر بحالة النمو الاقتصادي المحقق بالصناعة ودرجة تطورها وبوجود مستوي من الابتكار.(حمدوش، 2021، صفحة 111)

– تعزيز استقرار النظام المالي والمصرفي: لا يمكن تحقيق الشمول المالي دون استقرار النظام المالي، وفي المقابل لا يحدث الاستقرار المالي مع وجود فئات واسعة من المستبعدين ماليا والاجتماعيا والاقتصاديا، إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية ومن خلال إسهامها

في دعم الشمول المالي للفئات المهشمة تعمل التغطية على الآثار التي تسهم تلك المؤسسات في حدوثها، ومن أهم الإسهامات الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي.

– تحسين كفاءة عملية الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار من خلال تغيير بنية النظام المالي والاعتماد على الابتكار المالي الرقمي.

– زيادة حصة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي بما يدعم السياسة النقدية.

– توزيع أفضل للمخاطر يسهم في تحسين إدارتها من خلال تنويع محافظ الأصول والخصوم.

– تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: إن وصول الدمج المالي إلى احتواء اللاجئين والمتضررين من الأزمات عموما عبر العالم يعد جزءا من المسؤولية الاجتماعية للمنظمات عموما، ويتزايد دور مقدمي الخدمات المالية على هدا المستوي من خلال إدماج العملاء والتمكين الاقتصادي والتكامل والتماسك الاجتماعي(حمدوش، 2021، صفحة 112).

الجدول رقم (02): مكاسب استراتجية الشمول المالي

	المستويات	المكاسب
العائلات/ الافراد	– **الادخار**: تطوير الاصول و الاموال المتداولة، التصرف في الحالات الطارئة و مرونة الانفاق – **الاقراض**: تاثير غير واضح (نتائج تتميز بالتباين الشديد) –**التامين**: اجراء معاملات مالية امنة، التقليص من المخاطر و التصرف في الازمات – الاستثمارفي راس المال البشري و المادي	ادارة افضل للمخاطر وتعزيز الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية
الشركات	– **الاقراض**: الزيادة في الاستثمار، الانتاج و التوظيف – الاستثمار في راس المال البشري و المادي – خفض التكاليف المعاملات – الحد من المخاطر و الصدمات و اجرائ معاملات امنة – **الدفع بالوسائل الالكترونية**:التقليل من تكلفة دفع الاعانات و المساعدات	تعبئة راس المال لدعم الاستثمار و النمو وزيادة الارباح ادارة المخاطر و الحد من اثار الصدمات

الدولة	– تخصيص الموارد وتنويع الانشطة المشاركة الاقتصادية – تحسين كفاءة التنافسية و الدفع بالابتكار – جدب الادخار الوطني و خلق الوظائف	تعبئة راس المال لدعم الاستثمار و النمو وزيادة الارباح ادارة المخاطر و الحد من اثار الصدمات

المصدر: عماني لمياء وفاء حمدوش (2021)، أفق تجاوز الفجوة الرقمية لتحقيق الشمول المالي، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد17، العدد، ص 113

المطلب الثاني: فجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تراكم العديد من المشاكل التي ترهن نموها بشكل طبيعي ومستدام، ومن ذلك مشكل التمويل والحصول على الخدمات المالية والبنكية. حيث لا تتجاوز حصتها من إجمالي الإقراض المصرفي 7% و تنخفض إلي 2% في بعض دول مجلس التعاون الخليجي وتعتبر 32 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب مسح المؤسسات الصادر عن البنك الدولي، إن إمكانية الحصول على الائتمان تعد من أهم القيود أمام ممارسة الأعمال مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 26%، وتعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أكبر فجوة في الشمول المالي ودلك اعتماد علي مؤشر مركب يرصد حالات حصول هده المؤسسات علي الخدمات المالية واستخدامها مع الاستعانة بأسلوب تحليل العناصر الرئيسية و البيانات علي مستوي الشركات المستمدة حيث تنخفض قيمة مؤشر الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول العربية عن0.5%مقارنة بمعدل الارتفاع في الدول المتقدمة ولا يتجاوز معدل الإقراض هده المؤسسات 7 % من إجمالي القروض في حين ترتفع النسبة إلي أكثر من 16% من دول أسيا و المحيط الهادئ 13% في الدول الأوروبية.(حراق، 2020، صفحة 103)

وتتسم إمكانية حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي التمويل في منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطي بانخفاضها مقارنة بالبلدان الأخرى ذات مستويات التنمية الاقتصادية المماثلة ، وتشير الانحرافات الكبيرة في مؤشرات الشمول المالي مشاهدة مقارنة بالقيم المتنبأ بها بناء الأساسيات الاقتصادية إلي إمكانية تحقيق المنطقة مستويات اعلي من الشمول المالي حتى في ظل البيئة الاقتصادية الكلية السائدة وإضافة إلي دلك ، لا يزال تركز الائتمان أخدا في الارتفاع مع تراجع حصة المشروعات الصغيرة و المتوسطة، علي المستوي العالمي ومستوي منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطي .(Nicolas, 2019, p. 4)

المطلب الثالث: منافع زيادة الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يوضح طبيعة وحجم المنافع المالية الكلية من زيادة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتوسع فيها للوصول إلى مختلف السبل المنهجية في الاقتصاد الكلي من خلال التحليلات التجريبية عبر مختلف البلدان ولكل بلد على حدة وعلى مستوي الشركات، والقائمة على مستوي الاقتصاد الكلي التي استخدمت لقياس (بطاهر، 2018)زيادة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وفعالية السياسة الاقتصادية الكلية، واستقرار الأوضاع المالية الكلية.

1- النمو الاقتصادي: سد فجوة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الأسواق الصاعدة و الاقتصاديات النامية، ويساعد علي زيادة النمو الاقتصادي السنوي ودلك بتقديم أدلة علي مكاسب المحققة من الشمول المالي وتشير تقديرات المكاسب المحتملة في توظيف العمالة وإنتاجية القوي العاملة المستمدة علي مستوي الشركات والمقترنة بحسابات محاسبة النمو إلي احتمال تحقيق زيادة النمو إجمالي الناتج المحلي ودلك بالتخفيف القيود أمام الحصول المشروعات الصغيرة و المتوسطة علي التمويل يؤدي إلي تحقيق منافع علي مستوي التراكمي طويل الأجل.

2- خلق فرص العمل: للمشرعات الصغيرة والمتوسطة دور رئيسي في تعزيز توظيف العمالة في الاقتصاديات النامية، وتعد المساهم الأكبر في توظيف العمالة على مستوي جميع مجموعات الدخل

وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من كبار المساهمين في توظيف العمالة، ولزيادة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى توفير فرص الحصول على الخدمات المالية.(Nicolas, 2019, p. 06)

3- فعالية السياسات الاقتصادية الكلية: تقترن زيادة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بازدياد فعالية السياسة المالية الكلية، ودلك بالتحسين التحصيل الضريبي للانتقال اثأر السياسة النقدية واستقرار الأسعار ودلك بزيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتاح لها فرصة الحصول على الخدمات الإقراض وزيادة سعر الفائدة في الاقتصاد وعزوف البنوك المركزية عن التضخيم يؤدي إلي زيادة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4- الاستقرار المالي: من شان الشمول المالي دعم الاستقرار المالي شرط توفر الأطر القوي لإدارة المخاطر والرقابة المالية ، وزيادة توفير الائتمان للمشروعات الصغيرة و المتوسطة يساهم في الاستقرار المالي لأنه يسمح للبنوك بتنويع حافظاتها الائتمانية، ودرجة انكشافها للمخاطر، غير أن الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو من فئات الأصول الخطرة نسبيا، و ادا ما حققت نمو السريع تؤدي إلي تراكم الانكشاف الائتماني غير الحميد ويقتضي التعامل مع هده المفاضلة علي مستوي السياسات اتخاذ الاحتياطات

الوقائية المؤسسية الملائمة، بما فيها اطر الرقابة المالية السليمة، لضمان قوة معايير الانضباط الائتماني وإدارة المخاطر. (Nicolas, 2019, pp. 07-09)

المطلب الرابع: مساهمة الشمول المالي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشمول المالي يعتبر عاملا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في كفاءة الأسواق وكافة القطاعات بما في دلك الأفراد لتحسين مستوي المعيشة وخفض معدلات البطالة والفقر ويساهم أيضا في تعميم الخدمات المالية في تحسين الناتج القومي وخلق فرص العمل في قطاع الأعمال الصغيرة والكبيرة من خلال التنمية المالية.(صندوق النقد، 2015، الصفحات 3-4)

ولترسيخ الشمول المالي بالتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال توسيع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أهم الدعائم الاقتصادية لمعظم الدول العالم ومن أهمها المنطقة العربية التي بلغت فيها نسبة الشركات المسجلة فيها 96% ويساهم أيضا في تحسين المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة النمو الاقتصادي وتعزيز فعالية السياسات المالية والنقدية وفرص الوصول إلى تمويل الخدمات المالية من خلال تحقيق مجموعة من الاستراتيجيات

– **سلامة أساسيات الاقتصاد والقطاعات المالية**: ودلك بالاستقرار الاقتصاد الكلي وتقليص الدولة حجم القطاع العام لتجنب تزاحم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الائتمان وتوفير اقتصاد تنافسي ونظام مصرفي تنافسي يسهل على المشروعات الصغيرة والمتوسطة دخولها لسوق وزيادة طلبها على الائتمان.

– **العوامل المؤسسية**: يتضمن الحوكمة الرشيدة والقدرات التنظيمية والرقابة المالية، وتوفير المعلومات الائتمانية وبيئة الأعمال مواتية وقوة اطر الضمان والإعسار الحديثة ونضم قانونية التي تسمح بإنفاذ حقوق الملكية والعقود بدرجة كبيرة.

– **تسخير إمكانات قنوات بديلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**: للحصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تمويل بعدة طرق ودلك بدعم الائتمان المصرفي والاستعانة بسوق رأس المال لدعم وتنمية القطاعات التي تعمل فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومساهمة التكنولوجيا المالية أيضا في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال ابتكارات جديدة وزيادة المنافسة بين مقدمي الخدمات الائتمانية وتحقيق توسع. (لاغارد، 2019)

خلاصة الفصل

تبين من خلال هذا الفصل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في اقتصاد دول العالم المتقدم وضرورة وجودها وتنميتها في الدول النامية، وكذلك من حيث مساهمتها في تطوير الأنشطة الاقتصادية وامتصاص البطالة.

ويعتبر الوقوف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة ملحّة أمام كلّ باحث في هذا المجال، لأنّ التمكّن من هذا المصطلح، يساعدنا في التعرف على معايير التحليل فيه، واختلاف المفاهيم راجع إلى اختلاف درجة النمو من جهة، وإلى اختلاف النشاط الاقتصادي المتضمّن داخل هذا النوع من المؤسسات من جهة أخرى، وللحدّ من هذا المشكل تمّ الأخذ بمعايير عدد العمال ورقم الأعمال المحقّق والميزانية السنوية للمؤسسة.

وبما أنّ أغلب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يملكون الإمكانيات لتمويل مؤسساتهم، وتوفير الموارد الكافية لإنشاء مؤسساتهم وتطويرها، يظهر الدور الهام الذي يلعبه البنك في هذه العملية، من خلال تطبيقه للمبادئ الشمول المالي وهذا بتوفيره للقروض اللازمة لتمويل عملية الإنشاء والتطوير، وهذا بعد قيّامه بالدراسة المناسبة

الفصل الثالث

مساهمة الشمول المالي في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الفصل الثالث: مساهمة الشمول المالي في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايد بمسالة تعزيز الشمول المالي من قبل الكثير دول العالم 2008 والتي تعتبر منعرجا حاسما في مجال الخدمات المالية والمصرفية، في حين يدعم الوصول الخدمات المالية وتعزيزها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمرالذي من شانه يساعد علي تحقيق العدالة الاجتماعية وخفض معدلات البطالة والفقر وكدا تحقيق التنمية المستدامة ،وهو ما يقدونا ألي حديث عن كيفية وصول الخدمات المالية للمؤسسات أو بعبارة أخري تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسنتطرق في هدا الفصل إلي ثلاثة مباحث رئيسية.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: الشمول المالي في الجزائر.

المبحث الثالث: واقع دعم الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته الجزائر ابتداءً من سنة 2000، دفعها إلى إجراء تغييرات مهمة في هياكل الاقتصاد الوطني، فأعطت أهمية كبيرة لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال (ضو، 2013، صفحة 309)

- إنشاء صناديق ضمان القروض مثل FGAR(2002)2002 و ANGEM (2004)
- إنشاء المشاتل ومراكز تأهيل لترقية ومرافقة المشاريع المجدية (سنة 2003)
- تشجيع تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- جلب ورصد التمويلات والقروض لهذه المؤسسات.
- توفير نظام للمعلومات الاقتصادية والإحصائية وتفعيله منذ سنة 2001.

كل هذه التدابير وغيرها ساهمت وبشكل فعال في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر وزيادة دوره التنموي.

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

01: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد تطورت مسيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبر مراحل تخللتها العديد من التغيرات المواكبة للخطاب السياسي والاقتصادي السائدين في كل مرحلة، ويمكن إيجاز ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السنة	التسلسل الزمني لتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
1982	بعث تنظيم جديد للاستثمار الخاص الوطني من خلال القانون رقم 82-11
1983	إنشاء ديوان التوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة OSCIP
1987	فتح الغرفة الوطنية للتجارة للمستثمرين الخواص
1988	بداية الإصلاحات الاقتصادية واعتماد اقتصاد السوق
1990	إصدار قانون النقد والقرض رقم90-10
1991	تحرير التجارة الخارجية بموجب القانون رقم 90-19
1993	تطوير الاستثمارات بمقتضى المرسوم رقم93-12

1994	إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1995	بداية تحرير التجارة الخارجية واعتماد قانون الخوصصة
1996	إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم رقم 96-296
2001	إصدار القانون التوجيهي رقم 01-18 المتضمن القانون الأساسي لترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وإنشاء (ANDI)
2002	إلحاق الصناعات التقليدية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء صندوق ضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبداية تأهيلها
2003	إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء نظام الإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2003/02/27 وفتح مكاتب جهوية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2004	إحصاء 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، بعث جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون يورو وتنظيم الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2005	إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2005-2009	تخصيص 4 مليار دج لإنجاز وتجهيز، (ANDPMI)، إنجاز مشاتل، تطوير دعم الصناعة التقليدية خاصة بالوسط الريفي ودراسة وإنجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية التقليدية.
2010	تعديل هيكل الوزارة المكلفة لتصبح وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

المصدر: محمد مداحي، أحمد عزوز إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجلة العلوم الإدارية والمالية جامعة الوادي، الجزائر مجلد 02، عدد01.

يبدو جليا من خلال الجدول أن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تزامن مع التطورات العديدة التي حدثت في بيئة الأعمال والتي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى تهيئتها للانتقال إلى اقتصاد السوق القائم على المبادرات الفردية في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة قادرة اعتمادا على صغر حجمها ومرونتها على مواجهة التحولات السريعة، ولعل إنشاء وزار ة خاصة بهذه المؤسسات يظهر الإرادة السياسية للاهتمام بها ومع صدور القانون التوجيهي رقم 01-18 المتضمن قانونها الأساسي تكون هذه ، المؤسسات قد خطت خطوة كبيرة دعمها إنشاء عدة هياكل وأجهزة متخصصة لمرافقة هذه المؤسسات وإعطائها الدفع الكافي لتلعب الدور المنوطة به.

ورغم هده الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية لازالت تسعي إلي تحسين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الاقتصادية

الجدول رقم (04) تطور عدد مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرسنة (2017-2021)

البيان	2017	2018	2019	2020	2021/09/01
مؤسسة خاصة	-	-	-	-	-
أشخاص معنوية	609344	643493	671267	689383	709571
أشخاص طبيعية	222570	237457	247275	252737	259236
أنشطة حرفية	242322	260652	274574	288724	298188
مؤسسات العمومية	267	261	243	229	225
المجموع	**1074503**	**1141863**	**1193339**	**1831073**	**1267220**

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها الوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية رقم 39،38،36،34.

نلاحظ من الخلال الجدول رقم (04) والمتعلق بتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر من أهم السياسة التي اتبعتها الجزائر لتشجيع المقاولاتية وإعطاء دفع جديد للقطاع الخاص، وتشير الأرقام الواردة في الجدول أن تعدد المؤسسات الخاصة شهد تطورا ملحوظا، وهدا راجع ألي السياسة المنتهجة من طرف الدول لدعم إنشاء مثل هدا النوع من المؤسسات والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطني كما يوضح الشكل تطور عدد المؤسسات في الجزائر.

الشكل رقم (04): تطور عدد مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة (2017-2021)

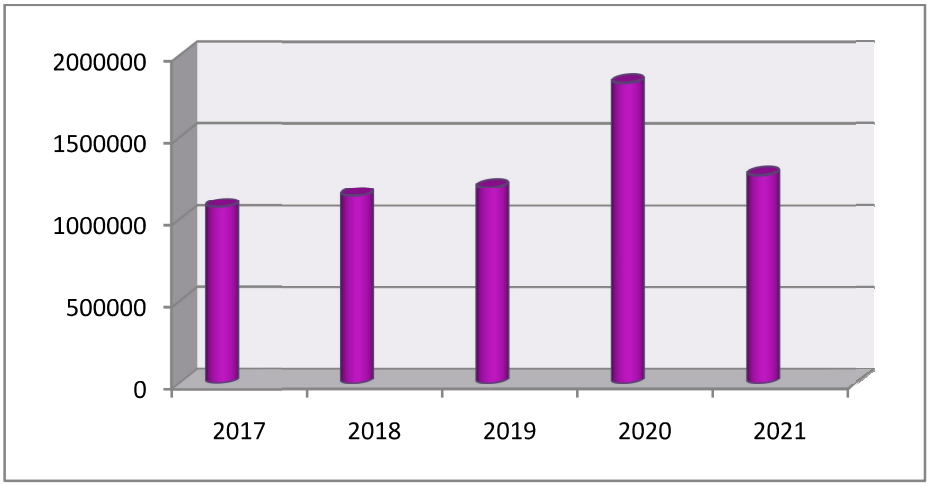

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرية الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية رقم ،34،36،38،39

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الوطني.

ساعدت المنظومة القانونية التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الرقي بها من حيث تطور تعدادها، وتطورها في عدة قطاعات، هذا إضافة إلى مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال مناصب العمل التي توفرها، إضافة إلى إحداث القيمة المضافة وبروزها في التجارة الخارجية من تصدير واستيراد

1- المساهمة في خلق القيمة المضافة:

تقاس القيمة المضافة من خلال السلع المباعة والسلع التي تم شرائها لإنتاج هذه السمع المباعة، وحسب إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم فإن قطاع الصناعة هو أهم منتج للقيمة المضافة أين حقق سنة 2021 أكثر من 9187906 مليون دينار جزائري محتلا بذلك المرتبة الأولى، ليأتي بعده قطاع الخدمات بما قيمته 1862475 مليون دينار جزائري، ثم يتنافس قطاعي البناء والأشغال العمومية والسياحة محققين عمى التوالي 1447656 مليون دينار جزائري و1372266 مليون دينار جزائري، ليأتي نشاط زارعة الذي يشهد جمود في مؤخرة الأنشطة الاقتصادية المساهمة في القيمة المضافة بما لا يتجاوز 355028 مليون دينار جزائري.

جدول رقم(05): القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2021

القطاع	عدد المشاريع لسنة 2021	القيمة المضافة (بالملايين دينار جزائري)
زراعة	1484	355028

BTPH	11685	1447656
صناعة	14106	9187906
صحة	1272	283933
وسائل النقل	26027	1063891
السياحة	1290	1372266
الخدمات	6046	1862475
المجموع	**61910**	**15573155**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية رقم: 39 لشهر نوفمبر 2021.

2- المساهمة في الحد من مشكلة البطالة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير مناصبالعمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل والجدولالتالي(رقم06) بوضح لنا تطور مناصب الشغل في هذه المؤسسات خلال الفترة (2020-2021)، وفق الإحصائيات المقدمة من طرف الهيئات الخاصة بذلك

جدول رقم(06): تطور تعدد العاملين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر سنة (2020-2021)

نمط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2020		2021		التطور %
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
مؤسسات عمومية	21537	0.74	20016	0.65	- 7.06
مؤسسات خاصة	2899232	99.26	3063487	99.35	5.67
المجموع	2920769	100	3083503	100	5.57

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة

التقليدية رقم: 39 لشهر نوفمبر 2021.

الشيء الممكن ملاحظته من هذه البيانات أن مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص عمل تفوق تلك التي توفرها المؤسسات العمومية بل حتى أن المؤسسات ذات الطابع الحرفي في السنوات الأخير تفوق نسبة مساهمتها في التشغيل عن تلك المقدمة من القطاع العام ، وهذا ما يؤكد الفكرة أو الهدف الأساسي الذي تسعى إليه معظم الدول من خلال تبني العديد من السياسات و الإستراتيجيات الحديثة بغية التخفيف من حدة البطالة عن طريق تنمية روح المبادرة عند الشباب في إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة خاصة عوض الاتكال على تلك التي تقوم الدولة بإحداثها .

ففي سنة 2020 حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يقرب 2920796 منصب عمل، أما في سنة 2021 فقد شغلت 3083503 عامل، بزيادة سنوية تقدر بـ**5.57%**

3- المساهمة في تنمية الصادرات:

تمثل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية،حيث قدرت بنسبة 87.62% من القيمة الإجمالية لصادرات سنة 2021، وبذلك فإن الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تمثل سوى 12.38 % من إجمالي الصادرات وهو ما يعادل 2.02مليار دولار أمريكي. إلا أن هذه الصادرات رغم قلتها فقد عرفت زيادة ملحوظة مقارنة بنسبة2020.

أما فيما يخص أهم المنتجات خارج قطاع المحروقات فتتكون أساسا من المنتجات نصف المصنعة والتي تمثل 9.81 % من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 1.60 مليار دولار، ثم مجموعة السلع الغذائية بنسبة 1.75 % أي ما يقارب286 مليون دولار، تتبع بالمنتجات الخام بنسبة 0.49 % أي ما يعادل 80 مليون دولار، وأخيرا سلع الاستهلاك غير الغذائية وسلع التجهيزات الصناعية بنسب 0.19 %، 0.15 % على الترتيب. وهذا ما يوضحه الجدول التالي الموالي

جدول رقم(07) : تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر سنة (2020-2021)

مجموعات المستخدمين	2020		2021		تطور %
	القيم	النسبة %	القيم	النسبة %	
غداء	214.26	1.80	286.02	1.75	33.49
طاقة وزيوت التشحيم	10895.94	91.32	14332.32	87.6	31.54
منتجات الخام	31.31	0.26	77.63	0.47	147.94
نصف منتجات	734.13	6.15	1604.69	9.81	118.58
بضائع معدات زراعي	0.6	0.01	0.44	0.00	26.67
بضائع معدات صناعية	41.84	0.35	25.20	0.15	39.77
بضائع من استهلاك غير	13.46	0.11	31.83	0.19	136.84

الغذائية					
المجموع	**11931.09**	**100**	**16358.0**	**100**	**37.10**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية رقم: 39 لشهر نوفمبر 2021.

المطلب الثالث: معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد جاء التحرير الاقتصادي الجزائري متأخرا نوعا ما، وكذلك سياسات الدعم المالي، مما أدى إلى التأثير على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة سلبية، ففي الوقت الذي تجاوز فيه عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر 2 مليون مؤسسة وفي المغرب والسعودية تجاوزت هي الأخرى عتبة 740 ألف مؤسسة سنة 2012، نجد الجزائر ورغم كل إمكانياتها لم تتعدى 624 ألف مؤسسة حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية جملة من المشاكل أهمها:

1- إشكالية المحيط الإداري والبيروقراطية

إن الإدارة الجزائرية في طبيعتها تعاني من بطء شديد في تطبيق المراسيم، وتجهيز الملفات الإدارية وسرعة دراستها، مما أثر سلبا عمى إنشاء وتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (سحنون و بونوة، 2006، صفحة 423).

2- إشكالية العقار الصناعي:

يمكن القول إن هناك عدم استغلال عقلاني ورشيد للمساحات بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها وطول مدة منحيا أو انعدامها وعدم ملائمتها من حيث عدم توفرها على البنية التحتية الضرورية لإنشاء أي مؤسسة(جباري و دربوش، 2017، صفحة 314).

3- المشكل التمويل:

يعتبر مشكل التمويل من أكبر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا بسبب ضعف إمكانياتها المالية، وعليه فحاجة التمويل بالنسبة لهذه المؤسسات تعتبر ملحة غير أن تقربها من البنوك يجعلها تعاني من مشاكل كثيرة منها(العيد، 2014، صفحة 189):

- عدم وجود بنوك خاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي البنوك تقدم قروضاً بمعدلات فائدة كبيرة ومقابل شروط وضمانات تفوق بكثير قيمة القرض الممنوح وهذا ما تعجز عنه كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- طول مدة دراسة الملف واتخاذ القرار، إضافة إلى تعدد القنوات (الوكالة ثم الفرع الجهوي ثم المديرية الرئيسية).

- البيروقراطية الشديدة في تكوين الملف فهناك العديد من الوثائق التي يستوجب على المؤسسات توفيرها ولا يمكن الحصول عليها بسهولة وفي فترة وجيزة.

ومن أهم مبررات البنوك على ذلك ما يلي:

- عدم وجود ضمانات كافية لتغطية القرض الممنوح.
- ارتفاع تكاليف الخدمة البنكية في تمويل المشروع الصغير الذي يفتقد أصحابه للكثير من الخبرة التنظيمية والإدارية ومنه احتمال كبير في الوقوع في الفشل.

4- مشكل التموين:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعاني من مشكل التموين بالمواد المستوردة، حيث أن عدم توفر المواد الأولية وقطع الغيار يؤدي إلى الاستيراد وبالتالي ارتفاع التكاليف، بالإضافة إلى تبعية السوق الوطني في مجال التجهيزات الصناعية الباهظة الثمن ما يؤثر على تكلفة المنتج، أما إذا استعمل الآلات القديمة والمستعملة فهذا يؤدي إلى التأثير السلبي على المنتج كما ونوعا.(جباري و دربوش، 2017، صفحة 314)

المطلب الرابع: معالجة مشاكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر

يجب على الجزائر الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن تحذو حذوها للمتغلب عمى المشكلات التي يواجهها القطاع، لذلك لابد على الحكومة أن تعمل ضمن الإطار التالي

تحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط إجراءات الدخول والخروج من الأسواق مثل نظام التسجيل الإلكتروني (عن بعد)، واستقرار ووضوح القوانين، وتحسين البنية التحتية.

تخفيف الأعباء الضريبية، وتشجيع المؤسسات التكنولوجية والمبتكرة من خلال الإعفاء الضريبي او حتى تحديد ضريبة ثابتة دون الحاجة إلى التصريح بالأرباح والدخل. وهذا سيساعد الكثير من المؤسسات غير الرسمية في الاندماج ضمن الاقتصاد الرسمي.

تشجيع المساهمة في المناقصات العمومية الحكومية، وتحديد نسبة من إجمالي العقود الحكومية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تطوير برامج لإنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها لتبني تكنولوجيا المعلومات.

تحفيز البنوك والمؤسسات التمويلية لمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الائتمان، عن طريق آليات السوق مثل تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التي تخصص نسبة معينة من قروضها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثلما هو معمول به في مصر.

قيام البنوك بتقديم خدمات غير تمويلية لهذه المؤسسات مثل التدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي وتحسين قدرتها التنافسية وتقديم خدمات استشارية، ما سوف يقلص نسبة القروض المشكوك فيها.

تطوير أدوات تمويل مبتكرة كالصيغ الإسلامية والإيجار التمويلي وشركات رأس المال المخاطر وغيرها. وتفعيل الأسواق المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (جباري و دربوش، 2017، الصفحات 314-315)

المبحث الثاني: الشمول المالي في الجزائر.

نظرا لأهمية الكبيرة التي يكتسبها الشمول المالي في فرص الحصول والوصول الأفراد للخدمات المالية في تحقيق الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة إلا أن الجزائر لازالت تسعي جاهدة إلي تحقيق دلك من خلال سن وإصدار قوانين وتشريعات رقابية تساعد علي تحسين وانتشار الخدمات المالية ومع دلك تواجه معيقات في تعزيز جهود الشمول المالي.

المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

بدلت الجزائر جهود لتبني وتعزيز الشمول المالي وفقا لمؤشر الشمول المالي العالمي لعام (2017)، وتمركزها ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد تم جمع البيانات الخاصة بالجزائر وفق مؤشر الشمول المالي (FINDEX 2017) وتم اختيار 1016 شخصا للمشاركة في المسح المطلوب ويمثلون 90% من السكان خلال الفترة 11 إلى غاية 26 سبتمبر 2017

الجدول رقم(08) : النسب المئوية لأهم المؤشرات للشمول المالي في الجزائر سنة (2017)

السنوات	2017
ملكية حساب في مؤسسات مالية رسمية	%43
الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية	%3
استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور	%8
دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية	%8
ملكية بطاقة الائتمان المصرفي	%3
الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء	%19
ادخار الأموال من خلال السنة الماضية	%39
استقبال المدفوعات الحكومية في حساب مؤسسة مالية	%66

المصدر: بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسنة بوقرةكريمة (2020)، واقع الشمول المالي وتحدياته–الأردن والجزائر نموذجا مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد04،العدد02.،ص151.

يمثل الجدول رقم (08) أعلاه النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي التي أظهرتها قاعدة البيانات المؤشر العالمي

– يسجل مؤشر ملكية الحسابات لدي مؤسسات مالية رسمية خلال سنة 2017 مستوي جيد حيث بلغت نسبة 33%على غرار البنوك والمؤسسات البريد.

– لاتزال نسبة الاقتراض مؤسسة مالية في الجزائر منخفضة جدا حيث سجلت ادني المستويات بنسبة 3% عام 2017 مقارنة لبعض الدول العربية شهدت ارتفاع في نسبة الاقتراض.

– استخدام مؤشر حساب مالية رسمية لتلقي الأجور تراجع سنة 2017 وبلغت نسبته 8% مقارنة بسنة 2014سجلت اعلي مستويات بالنسبة 16%.

– سجلت الجزائر نسبة 8% تطور في مؤشر دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية سنة 2017 على غرار السنوات السابقة (2014.2011).(بن موسي، 2019، صفحة 13)

المطلب الثاني: إجراءات الجزائر تجاه الشمول المالي.

تبدل حكومة الجزائر بالتعاون مع البنك المركزي جهود كبيرة لتعزيز جهود الشمول المالي في الجزائر على نطاق واسع حيث تبنت إجراءات وتتمثل في:

بناء على تصريح السيد محافظ بنك الجزائر في اليوم العربي للشمول المالي 27 افريل 2020 تحت شعار

" **نحو بناء تعليم يعزز الشمول المالي**" ويمثل مرحلة انتقال جديدة للجزائر، الذي يعتزم تنفيذ العديد من الإجراءات التي تدخل في إطار تفكير في موضوع الطرائق العملية الواجب تنفيذها في مسائل الإدماج المالي، ودلك بالتنسيق مع كل الفاعلين في الساحة المصرفية.

– حيث تتعلق المرحلة الأولي بتحسيس وتعليم فئة الشباب الخاصة، بالمبادئ وأصول الثقافة المالية حسب المعايير الدولية المعتمدة، حيث يحتل هدا الانشغال إلى مكانة متميزة بين التدابير ذات الأولوية التي تسعي السلطات العمومية وبنك الجزائر لتجسيدها في أقرب الآجال.

– تحقيق هدف بناء ثقافة مصرفية لشباب، ويعمل البنك الجزائر على وضع إستراتيجية اتصال ديناميكية موجهة خصيصا للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، بهدف إشراكها في هده المبادرة، خاصة فيما يتعلق ببلورة اللوائح والإجراءات التنظيمية.

– ركز البنك في لقاء الأول في فبراير الماضي مع البنوك والمؤسسات المالية العامة،على مسالة الشمول المالي كعنصر أساسي لتنمية النشاط المصرفي، وأداة فعالة للتنمية الاقتصادية، كما دعا الفاعلين في مساهمة حديثة في جهود التنمية من خلال المساهمة بفعالية في تمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنجاح السياسة الجديدة الذي التزم بيها البنك.

– تركيز على فئة الشباب من خلال حملات ترويجية وتحسيسية تتضمن التعريف بمختلف المنتجات البنكية، ذات العلاقة بالتقنيات الجديدة والتطبيقات والابتكارات المالية المتاحة لتمكين المواطنين من الوصول إلى الخدمات المصرفية التأقلم مع آليات التمويل.

– وجب على البنوك والمؤسسات المالية العاملة، عدم إغفال طبيعة الجغرافية للجزائر لتوسيع شبكات في كل مناطق الوطن التي تعرف البعض منها انعدام توفر الخدمات المالية، ودراسة طبيعة النشاطات الاقتصادية الموجودة على مستوي على مناطق الوطن لتوفير المنتجات التي تستجيب لانشغالات المتعاملين والمواطنين.

وكان من المقرر أن تستمر هده الحملة التحسيسية طيلة يوم 27 افريل 2020، غير أن استفحال جائحة كورونا حال دون تحقيق برنامج النشاطات المسطرة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي

ويعمل بنك الجزائر على إرساء قواعد صلبة لتحقيق الشمول المالي حقيقي، مستفيدا من تجارب بعض الدول التي حققت تقدما بارزا في هدا المجال.

– فتح نوافذ التمويل الإسلامي المؤرخة في 15 مارس 2020 والتي كرست المعاملات البنكية الإسلامية، وتمثله من خدمات مصرفية ثرية ومتعددة وهدا استجابة لمطالب العديد من المتعاملين ودللك بإصدار نظام تغطية نظام الودائع التي تدخل في إطار أسلوب التمويل المذكور.

– تشجيع المنتجات الرقمية ومجانية بعض الخدمات المصرفية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال صراف إلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكترونية) تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع الغير نقدية من جهة ودفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية الحديثة من جهة أخري. (محافظ، 2020)

المطلب الثالث: تحديات الشمول المالي في الجزائر.

تواجه الجزائر مجموعة من التحديات التي كانت سبب في مسار تعزيز وتوسيع الشمول المالي في الجزائر لدلك مزال طريق طويل في لتحقيق المستوي المرغوب، ومن أهم العقبات التي تقف أمام تحقيق الشمول المالي في الجزائر:

يعد القطاع المصرفي من الأنشطة الاقتصادية أكثر تأثرا بمظاهر العولمة وبالأخص الشمول المالي الذي له علاقة وطيدة بالجهاز المصرفي، التي كانت له انعكاسات وأثار سلبية من خلال الأزمة المالية العالمية 2008 والدي كانت لها تأثير على الدول النامية ومن بينهم الجزائر.

– يؤدي الركود الاقتصادي الذي واجه العالم إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي الطلب على الطاقة مما يؤدي إلى انهيار أسعار المحروقات وترتب على دلك الانخفاض حصيلة الصادرات.

– إن من تداعيات الأزمة المالية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي صعوبة الحصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات في الجزائر.

– ارتفاع في فاتورة الواردات راجع إلي زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية ومن مظاهرها ارتفاع أسعار المواد الغذائية 8.6 وارتفاع أسعار المواد الزراعية 4.1 وارتفاع المنتجات الغذائية 13.5.

– تراجع الدينار الجزائري أمام اليورو والدولار وكدا انخفاض مدا خيل الصادرات فان الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فاتورة الواردات مما يؤدي إلى استنزاف الموارد على التوازنات المالية وعلى السياسة المالية المنتهجة.

– معدل النمو في 2009 قدر ب 2.2 وهو مستوي غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ المشاريع المسطرة ولهدا واجهت مشاريع التنمية صعوبات في انخفاض مدا خيل والدي اد تالي تأجيلها أو إلغائها في الجزائر.

ورغم دلك لم يتأثر الاقتصاد الجزائري بطريقة مباشرة إلا أنها تأثرت بطريقة غير مباشرة لدلك يجب اتخاذ عدة إجراءات لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الجزائر والتي تعتبر أحد إفرازات الشمول المالي.

– إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل يعتمد على القطاع الفلاحي والصناعي والسياحة والخدمات.

– تشجيع إنشاء المؤسسات صغيرة ومتوسطة.

– ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي وانتهاج أسلوب الشفافية لاجتناب المضاربة.

– ضرورة تأهيل الاقتصاد الجزائري عن طريق التعاون العربي خاصة في مجال الاستثمار.

حيث تواجه الجزائر تحديات أخري ومن أهمها عدم تطور البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاد للتمويل.

1– ضعف البيئة التشريعية: ان النشاط المالي والمصرفي في الجزائر، لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية والمالية، والتأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الإلكترونية لإنجاح التجارة الإلكترونية، والتي تعود بالنفع الكبير على الشمول المالي.

2– ضعف استخدام وسائل الدفع وأنظمة التسوية: حيث توفر المصارف في مجملها البطاقة البنكية للسحب (CBR)لزبائنها، والبطاقات البين بنكية(CIB)، وهي تسمح لزبون بنك معين بالدفع و السحب، كما أنها متاحة لفئة كبيرة من الزبائن، بالإضافة إلي أنواع أخري من البطاقات الالكترونية التي تخصص لفئة خاصة من الزبائن (رجال الأعمال و المستثمرين) وفق شروط معينة، ومجالات استخدامها في الجزائر ضيقة، غير انه وللأسف الواقع المصرفي و المالي يشهد ضعف استخدام هده البطاقات وعدم انتشارها كما كان مخطط له ، لعدة أسباب أهمها ضعف البنية التحتية المالية ،كما يعاب علي القطاع المصرفي في الجزائر استخدام الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمات المصرفية.

3–انعدام قواعد البيانات: تخص التاريخ الائتماني لكل من الأفراد والشركات، وضعف التنسيق فيما يخص تداول بعض المعطيات بين المصارف والمؤسسات المالية؛

4–**العنصر البشري**: ضعف مهارات أعوان الرقابة مقارنة بالموظفين في المصارف، مما أدى إلى تفشي الاختلاس، أو عدم احترام الإجراءات الرقابية الداخلية، الأمر الذي ادي الي ضعف ثقة العملاء في البنك، بالإضافة إلى تهميش الكفاءات وعدم وجود مخططات واضحة للتكوين.

–هيمنة القطاع المالي والمصرفي العمومي أدي إلى انعدام المنافسة، حيث تقدم جميع المصارف وشركات التأمين منتجات متشابهة.

5-نقص الثقافة المالية: بين أفراد المجتمع الجزائري، يعرف الوعي المالي والمصرفي بأنه اعتياد الأفراد والمؤسسات الاقتصادية على إيداع أرصدتهم النقدية في المصارف، واعتمادهم على مختلف وسائل الدفع في تسوية معاملاتهم الاقتصادية، ويزداد الطلب على الودائع المصرفية كلما ازداد انتشار الوعي المالي المصرفي، والعكس يؤدي إلى تنامي ظاهرة الاكتناز، وهي ظاهرة متجذرة في الاقتصاد الجزائري.(فلاق، 2021، الصفحات 287-288)

المطلب الرابع: آليات تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

تقع على البنك المركزي مسؤولية صياغة إستراتيجية لتعزيز الشمول المالي باعتباره المشرف علي أعمال البنوك والمؤسسات المالية، فالبنك المركزي هو الذي يمنح الترخيص والاعتماد ويقوم بمتابعة كل تطورات القطاع المالي ويحرص على سلامته واستقراره وتبرز أهمية وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي من خلال.

- تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي.
- تحديد نقاط القوة والضعف في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي.
- تحديد معوقات التي ستواجه عملية التطبيق.
- تحديد سبل واليات تجاوز المعوقات والتحديات.
- توحيد وتأطير الجهود المشتركة تحت مظلة وقيادة واحدة.
- تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الإستراتيجية بشكل يسهل انجاز بناء الإستراتيجية.
- تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والانجاز لعملية بناء الإستراتيجية.

حيث يقوم البنك المركزي بتشجيع المؤسسات المالية على تقديم المزيد من الخدمات والمنتجات المالية وتبني الإصلاحات الرقابية ومتابعة التطورات التي تحقق استقراره ومن أهمها

1 – دعم البنية التحتية المالية: لقد حظيت خدمات الوساطة المالية باهتمام الفكر الاقتصادي وتعدد وجهات النظر حول مدي أهمية ومساهمة خدمات الوساطة في إحداث النمو الاقتصادي من خلال:

– توفير بيئة تشريعية ملائمة: من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح السابقة مما تتلائم مع توجهات الشمول المالي. (طرشي، 2019، الصفحات 129-130)

– **تعزيز الانتشار الجغرافي (زيادة معدل كثافة المصرفية)**: من خلال التوسع في شبكة فروع مختلف المصارف والمؤسسات المالية الناشطة، مع التركيز على إنشاء فروع أو مكاتب تمثيل تعنى بالتمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء المصارف وذلك بهدف الوصول إلى مستوي معدل الكثافة إلى مستوي معدل الكثافة المصرفية الدولية.

–**تحديث وسائل الدفع وأنظمة التسوية**: ودلك باستخدام الوسائل الرقمية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين بتكلفة منخفضة وفعالية مرتفعة ومواكبة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال المصرفي واستخدام الوسائل الحديثة التي تؤثر بالإيجاب على نوعية الخدمات والمنتجات لتحسين الأداء المصرفي وامتصاص حجم السيولة ودلك بتعميم الموزعات آلية للنقود DABلكافة الوكالات الوطنية وتطوير شبكة الانترنت وتعميم العمل بمحطات TPE

–**توفير قواعد بيانات شاملة**: من خلال تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، التي كان معمول بها سابقا، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تخص التاريخ الائتماني لكل من الأفراد والشركات بمختلف أحجامها (مركزية المخاطر، مركزية عوارض الدفع). إضافة إلى قاعدة بيانات تضم الأصول المنقولة. وتدويل هذه المعطيات بين المصارف والمؤسسات المالية وفقا لما يقتضيه القانون.

– **تنمية العنصر البشري**:من خلال التكوين الدوري والمتواصل لكل موظفي المصارف بدون استثناء، وتحت إشراف إطارات عليا (محلية وأجنبية)، ليتم احتكاك بالكفاءات الخارجية، وبالتالي الاطلاع على مستجدات الصناعة المصرفية في العالم ومحاولة تجسيدها محليا، للنهوض بهذا القطاع

–مشاركة المؤسسات الجامعية ومراكز التكوين في هذا الدور من خلال تكثيف الملتقيات والمؤتمرات العلمية والتخصصات التي تعنى بالصيرفة، مع تكييفها والواقع الاقتصادي للدول.

–رد الاعتبار للكفاءات من خلال وضعهم في مراكز المسؤولية، بدل التهميش والإقصاء الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى أداء سلبي دافعه الانتقام، إن لم يؤدي إلى الاختلاس.

– تكوين الموظفين في مجال التسويق المصرفي، خاصة حسن الاستقبال وطرق التواصل، فالبيئة المصرفية التي تنعدم فيها المنافسة، وتتشابه فيها المنتجات المالية والمصرفية المقدمة للزبائن، يعتبر العنصر البشري هو العامل الوحيد الذي يحدث الفارق في جذب الزبائن ويحقق التمييز بين مختلف المصارف(اوسياف، 2020، الصفحات 128-130)

–**تحسين آليات معالجة ملفات القروض**:يمكن تحقيق هذه الإستراتيجية باستخدام المعالجة الالكترونية، حيث يوفر كل مصرف على موقعه تطبيق أو برنامج إلي خاص بكل نوع من أنواع القروض، كما هو معمول به في بعض المصارف الأجنبية، يسمح لطالب القرض بالقيام بدراسة ذاتية لملفه، مع إمكانية حصوله على القرار الأولي (الموافقة من عدمها)،

بإضافة إلى إمكانية الاطلاع على قيمة الضمانات وأنواعها، قيمة أقساط وكيفية تسديدها، مما يوفر عليه عناء التنقل لمقر الوكالة وربح الوقت، واختيار المصرف الذي يقدم تسهيلات أكثر، لتخفيف حجم الوثائق وتوفير أجهزة لقارئة البطاقات المخزنة للمعلومات الشخصية، ومراجعة الفترة القانونية لدراسة ملف القرض.

2- توفير حماية الزبون: من خلال

- الصرامة في تطبيق العقوبات اذا ما ثبت الإخلال بمبدأ السر المهني، حفاظا علي خصوصيات الزبائن.

- وضع معدلات الفائدة حقيقية موجبة، تعوضه عن التدهور في قيمة العملة (تحميه من أثار التضخم) وعن الفترة التي بقيت فيها أموالها مجمدة (عائد مالي مقابل ادخاره)

- إعادة النظر بالزيادة في الحد الأقصى الممنوح للزبون كتعويض في حالة إفلاس المصرف الذي يتعامل معه أو توقفه عن الدفع.

- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء طلب الزبائن.

- توفير آليات للتعامل مع شكاوى الزبائن، علي تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفقا للممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.

- توفير كل المعلومات الضرورية للزبون في سبيل تحقيق الشفافية والمنافسة المشروعة حتى لا يتم استغلاله، مع إلزامية نشر تكلفة الخدمات المصرفية بكل طرق الإشهار المتاحة لغرض إعلام الزبائن والجمهور، وضرورة احترام الحد الأقصى لمعدلات الفائدة المطبقة على القروض، وتحديد العمليات التي تتم مجانا كفتح الحسابات وإغلاقها سواء بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة، منح دفتر الشيكات، منح دفتر الادخار، الإيداع والسحب على مستوي وكالة الزبون، الحق في كشف حساب وأخيرا التحويلات في نفس الوكالة.

- توعية وتثقيف العملاء خاصة الفئات المهشمة، ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.(اوسياف، 2020، الصفحات 130-131)

3- تنويع المنتجات المالية وتطويرها: الغرض منها هو تقديم جميلة من الخدمات المصرفية المتنوعة والمتطورة لتغطية أكبر عدد ممكن من الفئات المجتمعية، ودلك من خلال ما يلي:

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها وتسويقها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتامين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.

– تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء، وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي مقابل قيام العملاء بدفع عمولات.

– مراعاة ظروف العملاء لدي التعامل معهم، وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم وأثقالهم بالقروض.

– التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبتكلفة اقل.

– تعميم الصيرفة الالكترونية في كل البنوك وبكل وسائلها لتوفير وعاء من الخيارات أمام الزبائن الحالين أو الجدد وضرورة تبني الصيرفة الإسلامية كمدخل الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية بهدف استقطاب أكبر عدد من الزبائن.

– الاهتمام أكثر بالمؤسسات المصغرة والمتناهية الصغر من خلال توفير (ابتكار) برامج أو صيغ تمويلية تتماشي مع هده الفئة لما له من أثر ايجابي على المجتمع والاقتصاد ككل.

– تشجيع اندماج المصارف الصغيرة فيما بينها قصد تكوين كيانات مصرفية كبيرة قادرة على تقديم خدمات متنوعة تلبي كافة احتياجات الأفراد، خاصة التمويلات الضخمة التي تفوق الحدود الائتمانية التي يمكن ان يوفرها مصرف واحد لعميل واحد.

4– نشر التثقيف المالي: يشير التثقيف المالي إلي العملية التي يقوم من خلالها الأفراد و المستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المصرفية و المفاهيم و المخاطر المالية ودلك من خلال المعلومات و الإرشادات وتطوير المهارات و الثقة ليصبحوا كثر وعيا بالمخاطر المالية لاتخاذ القرارات مدروسة وفعالة قصد تحسين أوضاعهم المالية خاضعة مدروسة وفعالة قصد تحسين أوضاعهم المالية، خاصة العملاء الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبراتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم، ومن أجل تحقيق ذلك يتوجب إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التربية والتثقيف الملي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي. (اوسياف، 2020، الصفحات 131–132)

المبحث الثالث: واقع دعم الشمول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تلقي الشمول المالي المزيد من الاهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات ومختلف الفاعلين في الأسواق المالية بسبب تأثيره الإيجابي المحتمل على القطاع المالي ومساهمته في التنمية الاقتصادية وتعد إمكانية الحصول على الخدمات مالية للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، بالتحديد عنصرا أساسيا في التحديات التي تواجه العديد من البلدان في تنويع اقتصاداتها وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، لهدا الجزائر تسعي الي تحقيق الخدمات المالية في مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: آليات الشمول المالي تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعمل الشمول المالي على تحقيق متطلبات دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لملائمة الأطر الاقتصاد الكلي والسياسة المالية لتعزيز ثقافة التمويل لدي المؤسسات وتشجيع جهود الشمول المالي لدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- أهمية التمويلية للشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يحتل الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موقع الصدارة في التحديات تنوع الاقتصادي وتحقيق النمو وخلق فرص العمل، ودمج الفئات المجتمع، وتخفيض الفقر والحد من البطالة، والمساهمة في خلق القيمة المضافة وترقية الصادرات.

وبالتالي زيادة مستويات الدخل الأفراد والمؤسسات ورفع معدل النمو والناتج المحلي لتحسين التنافسية الاقتصادية ودلك بزيادة التمويل المتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها ما يلي

- الأساسيات الاقتصادية وخصائص القطاع المالي (الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتقليص حجم القطاع العام لتجنب مزاحمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول الائتمان) وسلامة القطاع المالي.

- العوامل المؤسسية (نظم الحوكمة والقدرات التنظيمية والرقابية المالية، وتوافر المعلومات الائتمانية، وبيئة الأعمال المواتية، بما في دلك اطر الضمان والإعسار الحديثة، والنظم القانونية التي تسمح باحترام حقوق الملكية ونفاد العقود. (توات، 2020، صفحة 06)

ويتيح الشمول المالي الوصول إلى الخدمات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ويساعد علي حسن التخطيط للاستهلاك والادخار كما يساعدها على الوصول للائتمان والتامين من إدارة المخاطر ويوفر المعاملات أكثر كفاءة وأمنا مما ينعكس على المستوي الكلي بتطوير الأنظمة المالية وتخصيص موارد بشكل أكثر كفاءة لتعزيز النمو الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (شكرين، 2021، صفحة 220)

الجدول رقم (09): أهمية الخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الائتمان	– تمويل رأس المال العامل والاستثمار – من المؤسسات المالية أو من خلال سلسلة توريد
الادخار	– المدخرات (الأرباح المحتجزة) كمصدر أساسي للتمويل
التامين	– تقليل مخاطر نشاط التجاري
الدفع	– معاملات أكثر فعالية ومنخفضة التكلفة وآمنة

المصدر: شكرين محمد، (2021)، أزمة كوفيد19، حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، مجلد 12، العدد01، ص221.

بالإضافة لدلك هناك قنوات بديلة يمكنها تيسير زيادة فرص الحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من طرف البنوك والمؤسسات المالية لتسهيل الحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على القروض (قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل) وتقديم تسبيقات مالية وخدمات مالية وتحسين القدرة المالية للمستفيدين وتشجيعها توسيع أعمالها بزيادة رأس مالها أو تلقيها ودائع كما هو موضح في الشكل التالي

الشكل رقم (10): توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب الوحدة سنة (2017–2021)

البيانات بمليار دج	2017	2018	2019	2020	سبتمبر2021
قروض قصيرة الأجل	2298	2687.1	3011.1	3203.07	3570.1
نسبة قروض قصيرة الأجل	0.26	0.27	0.28	0.29	0.35
قروض متوسطة وطويلة الأجل	6582	7289.3	7846.8	7978.6	6632.8
نسبة قروض متوسطة وطويلة الأجل	0.74	0.73	0.72	0.71	0.65
إجمالي القروض	8880	9976.3	10857.8	11182.3	10202.9

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر، رقم،56، ديسمبر 2021

يظهر لنا الشكل رقم (10): إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد بدرجة كبيرة في تمويلها لعملياتها على تمويل عن طريق القروض طويلة ومتوسطة الأجل وهدا راجع للاحتياجات كبيرة لهده المؤسسات لتمويل عند بدايتها والاستفادة ايضا من طول مدة الاستحقاق للوفاء بهده القروض.

الشكل رقم (05): توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب الوحدة سنة (2017–2021)

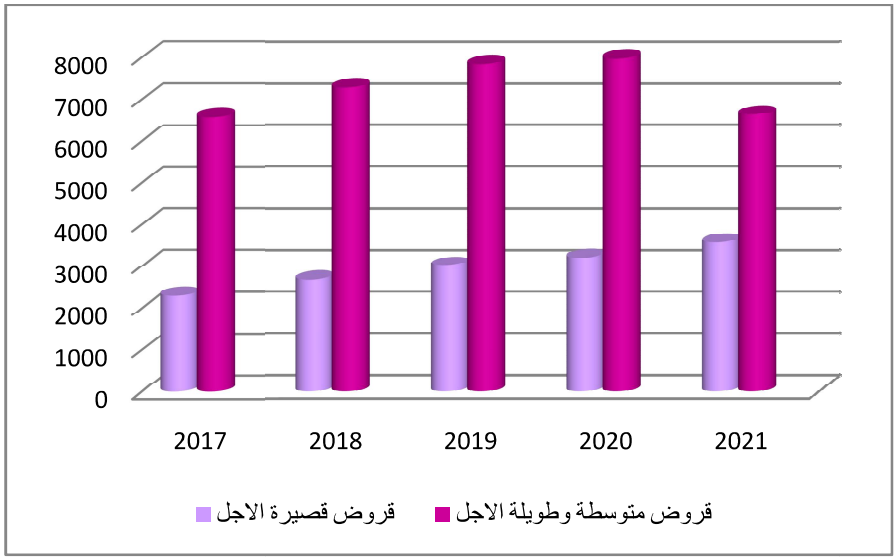

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر، رقم،56، ديسمبر 2021

كما تعتمد البنوك على استغلال فرصة التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجيه نشاطها في مجال الأعمال والاستثمارات للإنتاج بتقديم تحفيزات لخفض الضريبة أو رفع نسبة الفائدة عن طريق صناديق أو حسابات مخصصة كما موضح في الشكل

الجدول رقم (11): توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب الوحدة سنة (2017-2021)

البيانات بمليار دج	2017	2018	2019	2020	سبتمبر 2021
قروض قطاع العام	4311.3	4953.6	5636	5792.7	4672
نسبة قروض قطاع العام	0.49	0.50	0.52	0.52	0.46
قروض قطاع الخاص	4568.3	5032.2	5221.3	5389	5530.2
نسبة قروض قطاع الخاص	0.51	0.50	0.48	0.48	0.54
قروض الإدارة المحلية	0.5	0.6	0.6	0.6	0.7
إجمالي القروض	8880	9976.3	10857.8	11182.3	10202.9

المصدر: إعداد الطالبة اعتماد علي النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر، رقم56، ديسمبر2021.

الشكل رقم (06): توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب الوحدة

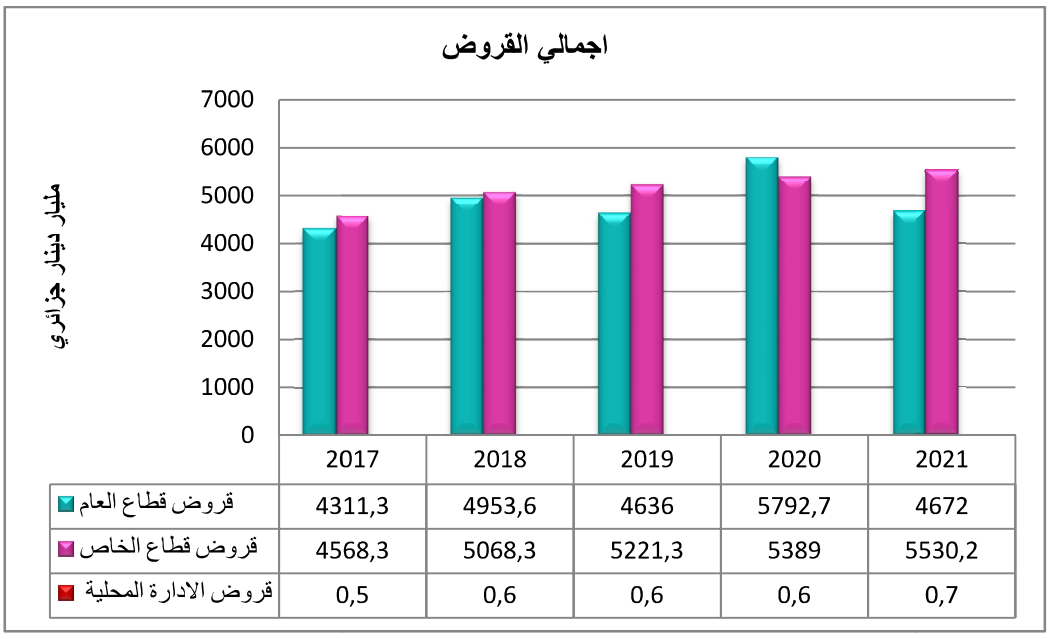

	2017	2018	2019	2020	2021
قروض قطاع العام	4311,3	4953,6	4636	5792,7	4672
قروض قطاع الخاص	4568,3	5068,3	5221,3	5389	5530,2
قروض الادارة المحلية	0,5	0,6	0,6	0,6	0,7

المصدر: إعداد الطالبة اعتماد علي النشرة الإحصائية ثلاثية بنك الجزائر، رقم56، ديسمبر 2021.

يتضح من خلال الشكل رقم (05) إن حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للقطاع الخاص، كان يشكل نسبة الأكبر من الإجمالي القروض الممنوحة في معظم سنوات (2017-2021)، وبرغم من هدا إلا انه لم يغير كثيرا من مشكلة تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث لازال التمويل العائق الأكبر لهده المؤسسات

كما تعمل سياسة الدولة في ضبط النشاط الاقتصادي بصفة عامة وفي تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة وتماسك بالنشاط البنكي كونه محرك الأساسي للاقتصاد ككل لتسيير وتقليل مخاطر في منح القروض للمؤسسات الصغيرة وتوفير تسهيلات بنكية وضمانات للحصول علي تمويل امن وتنويع البنوك لمنتجاتها المالية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تقديم الاستشارة وإدارة المحفظة الأوراق المالية و الشراكة في مجال الاستثمار وعدم تركيز فقط علي منح القروض. (موكه، 2020، الصفحات 244-246)

الجدول رقم(12): مصادر تمويل وضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الدولة	مؤسسات التمويل	مؤسسات ضمان القروض
الجزائر	– البنوك التجارية – الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ – الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGM – الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC	– صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطةFGAR – صندوق الضمان المشترك للقروض الصغيرة – صندوق ضمان قرض الاستثمار CGCI – صندوق الضمان المشترك للمخاطر القروض للشبان أصحاب المشاريع

المصدر: توات عثمان، تباني أمال، (2020)، مؤشرات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل لضمان تحقيق الشمول المالي دراسة حالة الجزائر مقارنة ببعض الدول، مداخلة ضمن فعاليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني وأفاق اقتصادية واعدة، ص11

2– مؤشرات التمويل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتجلي مؤشرات التمويل فيما يتم اتخاذه من تدابير وإجراءات لتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، وتبين مختلف المؤشرات التي سيتم استعراضها أدناه، تفاوت مستوي نفاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل

2–1 مؤشر الحصول على التمويل

يعد مؤشر بيئة الأعمال DOING BUSSINESS الذي يصدره البنك الدولي، احد أكثر المؤشرات شيوعا علي الصعيد العالمي لقياس و المقارنة بين مختلف الاقتصاديات فيما يتعلق بسهولة أداء الأعمال لأكثر من 190 اقتصاد عبر العالم منذ سنة 2003، ويتضمن مجموعة من المؤشرات الفرعية منها حصول الشركات علي التمويل، حيث يبرز المؤشر مدي صعوبة الحصول علي الائتمان ومن أهم الدول الجزائر التي تقع في المراتب الأخيرة عالميا حيث تحتل مرتبة (181) سنة 2020، وهدا يظهر بصورة جلية ضعف المنظومة البنكية في الجزائر و تأخرها وعدم مواكبتها التطورات الاقتصادية و عدم تلبيتها الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهنا تظهر أهمية السعي لمعالجة ثغرة التمويل، سواء علي المستوي الوطني ، ولاسيما من خلال ابتكار آليات توظيف السيولة في البنوك و المشروعات المتصلة بالتنمية المستدامة في الاقتصاد المعرفي.

2-2 مؤشر الاقتراض لغرض إنشاء مشروع تجاري

يهتم هدا المؤشر بعرض مؤشر نسبة الأفراد البالغين الدين لديهم حسابات اقتراض بغرض إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم، ويتم قياس هدا المؤشر من خلال حساب نسبة عدد الدين يقترضون من البنوك التجارية أو أي مؤسسة مالية أخري بغرض إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم إلى إجمالي السكان البالغين وبلغت نسبة الجزائر 8.2% سنة 2019

2-3 مؤشر الادخار لغرض إنشاء أو توسعة مشروع تجاري

يقيس هدا المؤشر نسبة الأفراد البالغين الدين لديهم حسابات إيداع بغرض إنشاء وتشغيل أو توسعة مشروعات، بلغ عدد الأشخاص الدين لديهم حسابات ادخار بغرض بدء أو تشغيل أو توسعة مشروعات في الجزائر بنسبة بلغت 16.8% أو 16.3%و16.1%و16%على التوالي ويعتبر هدا المؤشر دو أهمية في الجزائر.

2-4 مؤشر نسبة القروض البنكي

تشير الإحصاءات المتوفرة إلى تفاوت نسبة القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض البنكية في الدول، حيث تتراوح هده النسبة في الجزائر إلى الأضعف بحيث لا تتعدي القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة 3% من إجمالي القروض.

بالنظر إلي تواضع نسبة القروض المقدمة إلي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة تقدر بنحو3% من مجمل القروض البنكية كما سبق الإشارة إليه، يجب أن تتبني الهيئات المالية كبنك الجزائر و الهيئات المشرفة علي تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل وزراتي الصناعة والاستثمار والمؤسسات الناشئة ، عدد من التدابير التحفيزية لتشجيع البنوك علي تقديم المزيد من القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بحيث تشجع البنوك علي إنشاء وحدات تمويل متخصصة ترتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المؤسسات الصغيرة وتضطلع بمسؤولية جميع الأعمال ذات الصلة بها بما في دلك الاستشارات والتمويل، وعلاوة علي دلك، عليها السماح للمؤسسات المالية(وبنوك وغيرها) بالمساهمة في رؤوس أموال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن نسب معينة، أوضح كميات من السيولة لتحفيز قطاع المؤسسات و المتوسطة، كما يمكن وضع برامج لحفز النشاط الاقتصادي بالتركيز علي قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كتبني سياسات تستهدف حفز البنوك علي توفير التمويل لتلك المؤسسات لاسيما الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي. (توات، 2020، الصفحات 12-15)

المطلب الثاني: الهيئات المالية المساهمة في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أدى وجود جملة من العراقيل التي تعيق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم تطويرها، إلى قيام الدولة الجزائرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات تضم تدابير لدعم تمويل هذه المؤسسات، إلى جانب إنشاء العديد من الهياكل المتخصصة في دعمها وتقديم التسهيلات الكافية لها خاصة في مجال التمويل البنكي لتحقيق الشمول المالي لهذه المؤسسات من أجل إعطاء دفع وحركية أكبر لهذا القطاع الذي يشكل ركيزة الاقتصاديات الحديثة.

و تتمثل أهم المؤسسات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ، و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.

1. برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996، ونعرف بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعمد إلى المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، من خلال إنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة الإنتاج السلع والخدمات؛ وقد أصبحت هذه الوكالة تحمل تسمية "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" حسب ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي وبغير تسميتها (**عسماني و هادي، 2021، صفحة 159**).

الجدول رقم (13): المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من سنة (2017-2021)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المشاريع الممولة	370210	374325	381427	386714	391568
المبالغ الممنوحة (مليار دينار جزائري)	1167.64	1189.16	1225.54	1252.27	1278.60

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة رقم39

تبين الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عرف تطورا محسوسا مند سنة 2017 إلى غاية سنة 2021، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة سنة 2021، 391568 مشروعا بإجمالي

مبالغ ممنوحة تقدر بـ 1278.60 مليار دينار جزائري.

الشكل رقم(07):المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من سنة 2017 إلى 2021.

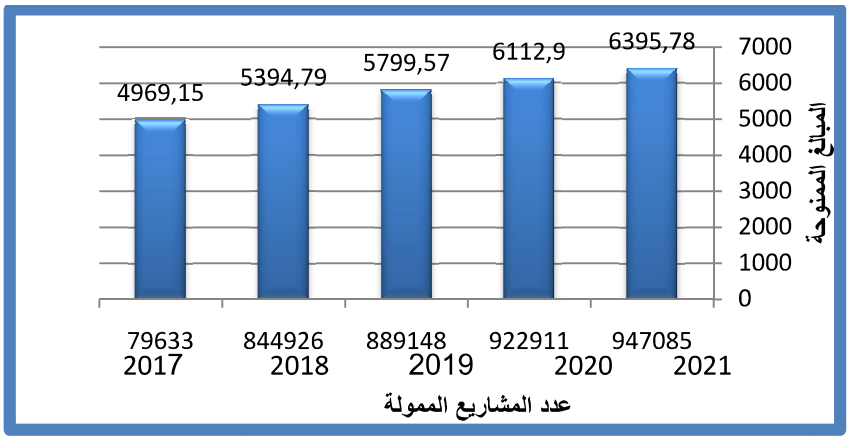

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة رقم 39

2. الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة ANGEM

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة بتطوير (القرض المصغر)، وذلك بهدف تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين في إنشاء نشاطاتهم الخاصة، والقرض المصغر هو إقراض يسمح بشراء تجهيز صغير ومواد أولية لبدء نشاط أو حرفة.

هذا الجهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر أكثر من 18 عاما، شريطة أن يكون دون دخل، أو لديه دخل غير ثابت وغير منتظم، وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت، ويهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي عن طريق إنشاء نشاطات لإنتاج سلع وخدمات.(**زعرور و كردودي، 2017، صفحة 161**).

الجدول رقم (14): المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة من سنة (2017-2021)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المشاريع الممولة	796333	844926	889148	922911	947085
المبالغ الممنوحة (مليار دينار جزائري)	4969.15	5394.79	5799.57	6112.9	6395.78

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نشريه المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة رقم 39

الشكل رقم(08): المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرةمن سنة 2017 إلى 2021.

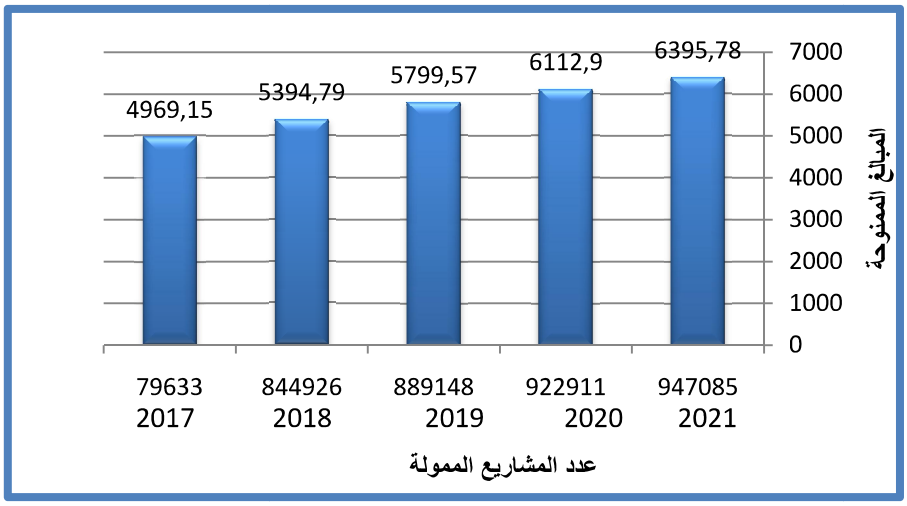

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنا أعدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة يزداد بمعدل متزايد، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة سنة 2017، 79633 مشروعا بقيمة قروض ممنوح بلغت 4969.15 مليار دينار جزائري، بينما بلغت سنة 2021، ما يعدل 947085 مشروعا بقيمة قروض ممنوحة بلغت 6395.78 مليار دينار جزائري، وهذا الزيادة تدل على تسهيل عملية منح القروض الاستثمارية لأصحاب المشاريع من طرف الوكالة وهذا ما أدى إلى تطور عدد هذا المشاريع بشكل ملحوظ.

3. برنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

منذ تاريخ إنشائه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تعمل على تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تصريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية. وابتداء من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في

حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج، وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين. (عسماني و هادي، 2021، صفحة 159).

الجدول رقم(15): المشاريع الممولة بواسطة جهاز CNACمن سنة 2017 إلى 2021.

السنوات	2018	2019	2020	2021
عدد المشاريع الممولة	143493	147500	10827	157133
المبالغ الممنوحة (مليار دينار جزائري)	4715.91	4912.38	5228.72	5392.77

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة

من خلال الأرقام المبينة في الجدول أعلاه يتبين أن جهاز كناك ساهمة في تطور عدد مؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2018 إلى 2021، من خلال تسهيل عملية الحصول على التمويل لأصحاب المشاريع إذ بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف جهاز كناك 143493 شروعا في سنة 2018 في حين وصل إلى 157133 مشروعا خلال سنة 2021، وهذا ما يوضح جهود جهاز كناك في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم(09): المشاريع الممولة بواسطة جهاز CNACمن سنة 2018 إلى 2021.

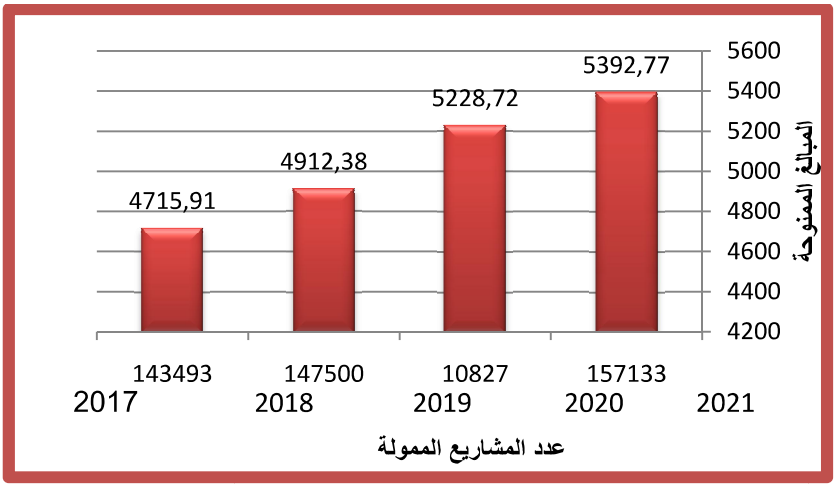

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نشريه المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة

المطلب الثالث: المشاكل المالية لشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الاستمرار القيود والصعوبات التي تحد من فرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على القروض وتمويلها قد أسهم في تعميق فجوة الشمول المالي في (التامين، الادخار، التامين، المدفوعات والتحويلات) لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر صعوبة الحصول علي الخدمات و المنتجات المالية و التي تعتمد بالشكل كبير علي عمليات التمويل نظرا لضيق السوق تمويل خاصة القروض البنكية التي تشكل عائق أساسي في الحصول علي التمويل طويل الأجل للمؤسسات حيث تعتبر البنوك أن عملية الإقراض مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحل نشأتها الأولي محفوظة بالمخاطر وغياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض، ومحدودية الضمانات وارتفاع معدل الفائدة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ومحدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عمليات الائتمان في تمويلها بالسبب عدم الاستقلالية وغياب البنوك الخاصة التي تشجع علي التنافس وارتفاع معدل الفائدة مما يلغي عنصر تحفيز في هده القروض وطلب الضمانات التي تصعب عليها منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتمويلها. (حنيفي، 2018، صفحة 183)

الشكل رقم(10): معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

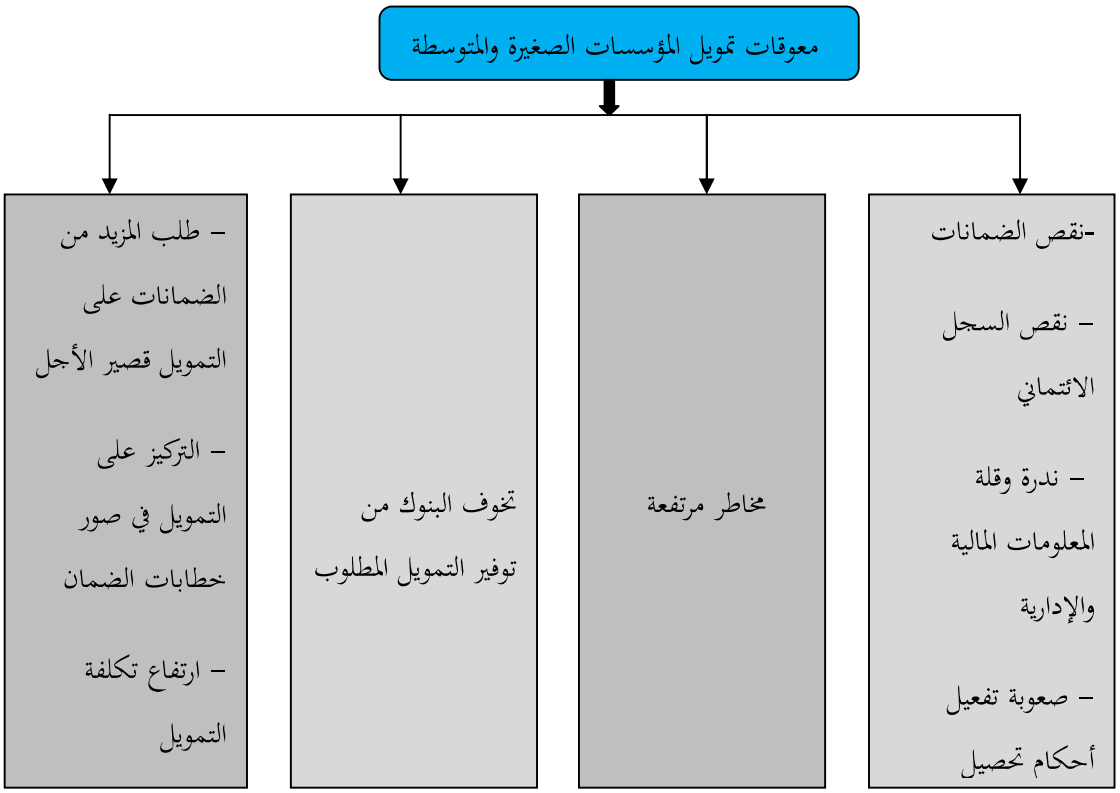

المصدر:عوادي مصطفي، (2018)، العوائق التي تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تعزيز قدرتها وإمكانياتها مداخلة من ضمن فعاليات الملتقي وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة في الجزائر جامعة حمه لخضر، الوادي، ص8

وعليه فان الصعوبات والمشاكل التمويلية التي مازالت تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والدي صنفها البنك الدولي في مرتبة الأولي من بين عشرة معوقات الأولي لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كما موضح في الشكل التالي

الشكل رقم (11): معوقات العشرة الأولي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (نسبة مئوية)

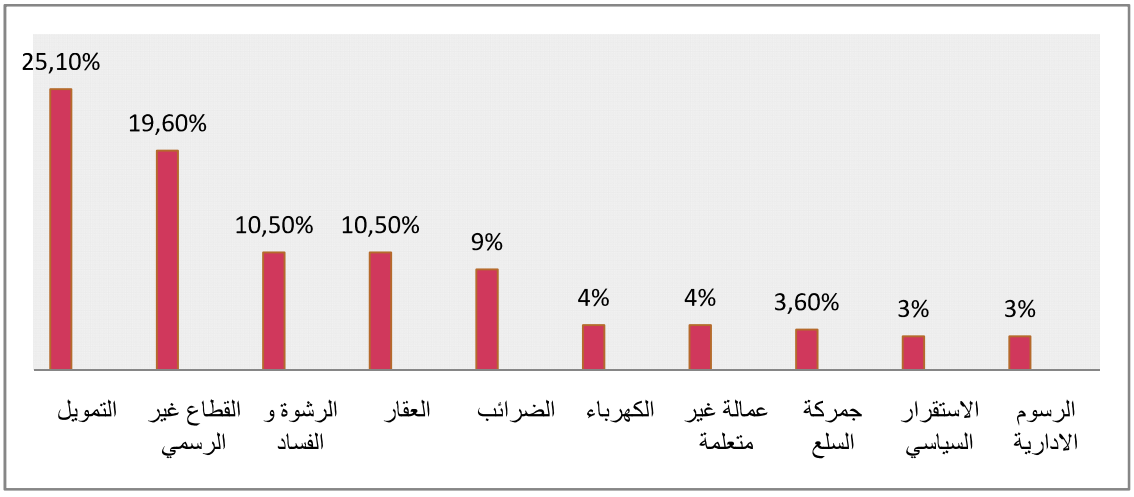

المصدر: واضح فواز وآخرون، (2019)، مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد04، العدد01، ص 117

نلاحظ من خلال الشكل البياني بين لنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي بلغت لاعتباره العائق الأول واكبر في وجوه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من مشاكل وتحديات كثيرة و التي يرتبط جزء منها بطبيعة هدا القطاع في حد ذاته وأخر ناجم عن مشكلات تتعلق بالمحيط والبيئة التي تعيش فيها ومن بين هده المشاكل كما يوضح الشكل مثل مشاكل الطاقة و الضرائب و الفساد والنشاط غير الرسمي الذي يستنزف الاقتصاد الجزائري في حين تحقق مشاكل المتعلقة بالتمويل من ابرز و اكبر المعيقات وأولها في إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبلغت نسبته 25.10 %، فلا تزال المؤسسات العمومية تحضي بالنصيب الأكبر من التمويل و الائتمان من قبل البنوك، بالرغم من أن حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الطاغي علي الاستثمار في الجزائر.

المطلب الرابع: حتمية الرقمنة وتفعيل أدوات الشمول المالي في الجزائر

تكنولوجيا المالية والرقمنة من أهم العوامل التي ساعدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دعم وتعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتلبية الاحتياجات المالية لتوفير مصادر تمويل مستجدة وعرض خدمات متنوعة.

– نظرا للأهمية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وقدرتها علي خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل والبالغ عدد من (1.3 إلي 1.5 مليون) ونظرا للنقص الذي تواجهه في التدفق النقدي في ظل قلة الخيارات التمويلية متاحة لديها خلال مرحلة الأزمة الاقتصادية في الجزائر الناتجة عن تفشي كورونا، وجب علي البنوك دعم هده المؤسسات من خلال توفير رأس المال واتخاذ جملة من التدابير الاستثنائية و الظرفية التي تسمح للمؤسسات المالية والبنوك برفع قدرتها التمويلية تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف حماية الاقتصاد الوطني وتوفير الشروط الضرورية لمواصلة النشاط مؤسسات الإنتاجية بصفة منتظمة ،حيث قام البنك بإصدار التعليمة 05-2020 المؤرخة في 06 ابريل 2020 متعلقة بالإجراءات استثنائية لتخفيف بعض أحكام المطبقة علي البنوك والمؤسسات المالية، من اجل السماح برفع قدرتهم التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية، ومن أهم التدابير المتخذة تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة، أو إعادة جدولة قروض الزبائن المتأثرين بالظروف عن تفشي وباء كوفيد-19. (بوقجان، 2021، صفحة 234)

– ومن تداعيات أزمة كورنا في الجزائر أدت إلى تعزيز التكنولوجيا المالية التي تشكل مصدر بديل للتمويل البنكي للمؤسسات والخدمات الرقمية (خدمات الدفع والسحب الالكتروني، خدمات الدفع عبر الهاتف البطاقات الائتمانية)، وتعميمها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتوفيرها التي تتطلب معرفة الثقافة المالية في مؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز المنافسة في أسواق وتسريع التغيير والتنمية الاقتصادية. (لطرش، 2020، صفحة 107)

–كما مكنت التكنولوجيا المالية من ابتكار منتجات مالية جديدة بتطوير واختيار منتجاتها في بيئة تنظيمية ملائمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة عددها واعتمدت علي القطاع التقني بغية الاستثمار الخدمات المالية وابتكارها في قطاع المدفوعات، و الاستثمارات المالية الآلية و التامين الذكي، وتكنولوجيا تنظيمية و التمويل الجماعي، والنقود الافتراضية التي من شانها تعزز وتدعم الشمول المالي الرقمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في حين توفر البيئة الحاضنة لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة ، كما يوضح الشكل التالي ابتكارات التكنولوجيا لتلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (بوزانة، 2021، صفحة 102)

الشكل رقم(12): ابتكارات التكنولوجيا المالية لتلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

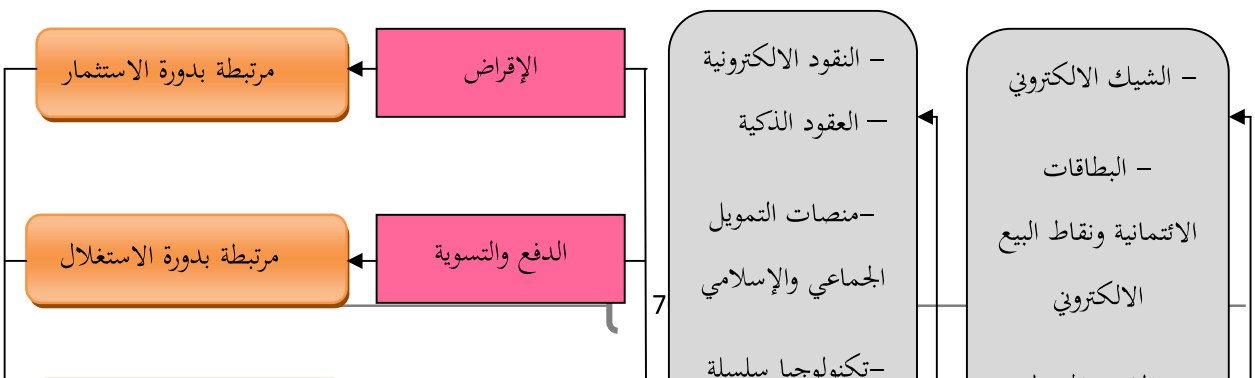

المصدر: أيمن بوزانة،وفاء حمدوش (2021)، شركات التكنولوجيا الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلي حالة الجزائر مجلة حوليات جامعة بشار، المجلد07، العدد03، ص102

– تسعي التكنولوجيا المالية علي إطلاق مجموعة من الفرص لتعزيز خدماتها المالية الرقمية التي تهدف إلي تحقيق التمكين المالي والاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة للحد من معوقات المالية والمصرفية عن طريق إنشاء شركات تكنولوجيا المالية ، والتي تعزز الوصول الخدمات المالية المصرفية عن طريق الخدمات الرقمية تعد الأسرع و الأرخص في تعاملاتها.

– كما أقرت الجزائر بتكنولوجيا المالية عن طريق منصات التمويل الجماعي التساهمي دلك في مساهمة التمويل التقليدي بشكل كبير في تمويل الاقتصاد لتلبية الاحتياجات التمويلية الضرورية التي تعبر عنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، بتطوير وسائل تمويلية أخري جديدة وأكثر تكيفا وملائمة للمشاريع الصغيرة والمبتكرة ودلك بالتبني أسلوب منصات التمويل الجماعي التساهمي (رأس مال، الإقراض، خدمات تأمينية).(بوزانة، 2021، الصفحات 102–106)

وسماح لها بممارسة نشاط تمويل المشاريع بصفقة قانونية، ودلك مانصت عليه المادة 45 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 ، حيث أطلقت تسمية مستشار الاستثمار التسامي علي هده المنصات(تنشا صفة مستشار في ميدان الاستثمار التساهمي المكلف بخلق وإدارة المنصات، الاستشارة في ميدان الاستثمار التساهمي و استثمار أموال الجمهور الكبير عبر الانترنت، وفي المشاريع استثمارية تساهمي حيث يمكن تتمتع بصفة مستشار في ميدان الاستثمار التساهمي ، الشركات التجارية التي تم إنشاؤها لهدا الغرض، و الوسطاء في عمليات البورصة المعتمد لممارسة أنشطة الاستشارة في استثمار القيم المنقولة و المنتجات المالية وكدا شركات تسيير صناديق الاستثمار).

الشكل رقم(13): أنواع خدمات منصات التمويل الجماعي لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

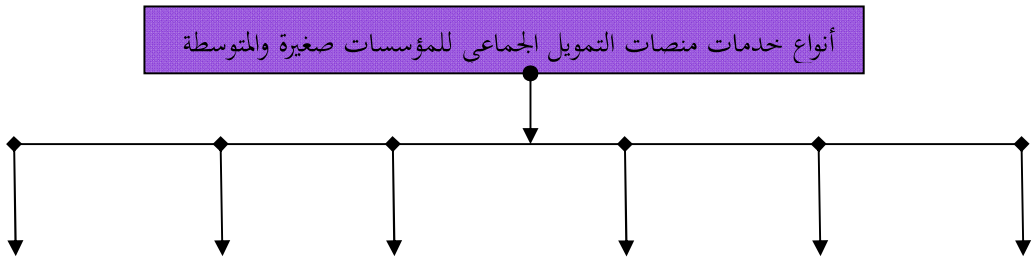

الإقراض بين النظراء – منصة الالكترونية الغرض منها جمع مساهمات من المستثمرين لتقديم قروض إلى الأنشطة التجارية	التمويل الجماعي عبر الانترنت من خلال شراء حصص الملكية – منصة الالكترونية تتيح للأفراد أو المؤسسات الاستثمارية شراء حصص الملكية التي تصدرها الشركات	التمويل الجماعي عبر الانترنت القائم على التبرعات/ المكافآت – منصة الالكترونية تقديم قروضا من ميزانيتها العمومية إلى الشركات مباشرة	إقراض الشركات من الميزانية العمومية – منصة الالكترونية تقديم قروضا من ميزانيتها العمومية إلى الشركات مباشرة	الإقراض على أساس الفواتير – منصة الالكترونية تتيح سهولة للشركات في صورة مدفوعات (مخصومة) مقابل الفواتير المستحقة من العملاء	التمويل من خلال التجار وشركات التجارة الالكترونية الناشئة – منصة الالكترونية لا يمثل الإقراض أحد أنشطتها الأساسية ولكن تتوفر لديها الكبير من المعلومات حول قاعدة عملائها و التي قد يمكنها استخدامها في تقديم منتجات ائتمانية

المصدر: أيمن بوزانة، وفاء حمدوش (2021) شركات التكنولوجيا الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلي حالة الجزائر مجلة حوليات جامعة بشار، المجلد07،العدد03 ،ص 106

خلاصة الفصل

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور رئيسي في الحد من الفقر وخلق فرص العمل لدلك يعتبر هدا القطاع محركا للنمو الاقتصادي مع دلك فان الحصول على التمويل هو أحد القضايا الرئيسية في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك عقبة في النمو الاقتصادي في حين تظهر المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية سلوكا مترددا في توفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال حجم وعدد القروض الممنوحة لهده المؤسسات.

إذ جاء الشمول المالي كمحاولة لحل هدا المشكل من خلال الدور الذي يلعبه في خلق بيئة مواتية لدخول المؤسسات الجديدة وابتكار و النمو بشكل أساسي للمؤسسات الصغيرة التي تم استبعادها في المقام الأول من المؤسسات المالية الرسمية بسبب نقص متطلبات الضمانات ،إضافة إلي قيام عدد من بنوك بتقديم الخدمات المالية الرقمية و التي تسمح الرقمنة الخدمات المالية للبنوك بالوصول إلي السوق المستهدف وخدمته بتكلفة منخفضة ومع قدر اكبر من التخصيص، والخدمات المالية الرقمية فرصة بديلة و جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قدرتها لتواصل باستخدام هده الخدمات بتكلفة منخفضة.

خـــــاتمة

إن الاهتمام بالشمول المالي أصبح ضرورة تفرضه متطلبات التنمية الاقتصادية للمجتمع وللاقتصاد الدولة علي العموم والتنمية المالية خاصة، دلك لتسيير وصول واستخدام الخدمات والمنتجات المالية لكافة فئات المجتمع وخاصة فئات محدودي ومتوسطي الدخل وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحد من البطالة وخلق فرص عمل وتمويل احتياجات الاستثمارية والاستهلاكية لتحقيق استقرار المالي.

إذ يسعي الشمول المالي إلى خلق استراتيجيات (القروض، الضمانات) تعتمد على تحفيز وتشجيع السياسات الحكومية الداعمة وتلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتعزيز فرص تمويل فعالة وآمنة وتحفيز القدرات الاقتصادية والمالية للمساهمة في نشر وتعميق الثقافة المالية

من هذا المنطلق سعينا من خلال هذه الدراسة إلى توضيح آلية الشمول المالي ومعرفة الدور الذي يلعبه في دعم وتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة وتحقيق أهداف التنمية المالية، وضمان وصول الأفراد للخدمات المالية وتعزيز درجة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.ومن أجلتحقيقهذاالهدفتطرقنا بدراسة الموضوع من خلال ثلاثة فصول،كمايلي:

في الفصل الأول تم تناول إلى الإلمام بمفهوم الشمول المالي من خلال عرض المفاهيم الأساسية له، إضافة إلى التطرق إلى أساسيات الشمول المالي وذلك بنظر إلى كل من مكونات الشمول المالي، مؤشرات وعوامل الشمول المالي، التحديات الشمول المالي. وتوصلنا من إلى هدا العرض النظري. الي وجود علاقة موجبة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي،ينبع جوهر العلاقة مابين المتغيرين الي دور الشمول المالي في خفض الفقر و تقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل،وزيادة خلق فرص العمل ، وخفض معدلات البطالة، ودمج الفئات و المجموعات المهمشة، وتمكين الأفراد من الاستثمار في المستقبل.

أما في الفصل الثاني فتم تخصيصه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحصر احتياجاتها لغرض تنمية قدراتها الإنتاجية والاتقاء بجودة مخرجاتها محاولين استجلاء أفضل الوسائل والأساليب المنتهجة لإنعاشها، وبما أنّ أغلب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يملكون الإمكانيات لتمويل مؤسساتهم، وتوفير الموارد الكافية لإنشاء مؤسساتهم وتطويرها، ظهر الدور الهام الذي يلعبه البنك في هذه العملية، من خلال تطبيقه للمبادئ الشمول المالي وهذا بتوفيره للقروض اللازمة لتمويل عملية الإنشاء والتطوير، وهذا بعد قيّامه بالدراسة المناسبة.

أما الفصل الثالث تم التطرق فيه واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني من خلال توضيح الدور الذي تلعبه في الحد من الفقر وخلق فرص عمل، إضافة إلى إبراز دور الشمول المالي تخفيف من مشاكل التمويل بالنسبة لهذا القطاع من خلال الدور الذي يلعبه في خلق بيئة مواتية لدخول مؤسسات جديدة والابتكار والنمو بشكل أساسي للمؤسسات الصغيرة التي تم استبعادها في المقام الأول من المؤسسات المالية.

01 – نتائج اختبار الفرضيات

–فيما يخص الفرضية الأولى والتي تنص على أن الشمول المالي يسهل سرعة الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية وإتاحة استخدامها لكافة فئات المجتمع. فمن خلال دراستنا اتضح لنا صحة هذه الفرضية، حيث يعمل على تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

–أما فيما يخص الفرضية الثانية والتي تنص على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وإنعاش الاقتصاد الوطني، فمن خلال دراسة وتحليل نتائج هذه المؤسسة اتضح صحة هذه الفرضية، حيث أصبحت هذه المؤسساتتكتسي أهمية بالغة وهذا راجع أساسا إلى دورها وأهميتها الكبيرة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي لأي اقتصاد من خلال توفر مناصب عمل ومساهمة في تخفيض من البطالة وتنشيط حالة المنافسة.

–أما فيما يتعلق بفرضية الثالثة والتي تنص على أن الشمول المالي على تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فالدراسة الكلية التي تم إجرائها، تبين صحة هذه الفرضية، حيث وجود أن الشمولالماليوتعزيزفرصوصولالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةللتمويل يأتيفيمقدمةجدولأعمال الإصلاحاتفيعددمتزايدمنالبلدان. بناءا على التجاربالدوليةفيالآونةالأخيرةوالتحليلاتتالواردةفيهذه الدراسة.

02– نتائج الدراسة

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية

– يعبر الشمول المالي على تقديم خدمات مالية متنوعة ومبتكرة وبتكلفة اقل تتلائم مع الاحتياجات الفئات المستبعدة أصحاب الدخل المحدود النساء والمؤسسات.

– يساهم الشمول المالي في دعم وتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وزيادة التنويع الاقتصادي والمنافسة بين المؤسسات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اندماجها في القطاع الرسمي لتسهيل فرص الحصول على الائتمان والاستفادة من دعم الدولة.

– تواجه الجزائر مجموعة من الصعوبات في مواجهة وتجسيد الشمول المالي وغياب الثقة في المؤسسات المالية لذا وجب تحديد المعيقات بدقة ومعالجاتها.

– الاعتماد الجزائر على البنوك للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةبالشكل كبير.

– أظهرت أزمة جائحة كوفيد–19– مدي الحاجة إلى الخدمات المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

3– أفاق الدراسة

من خلال النتائج الدراسة وتوصياتها توصلنا إلى أفاق مستقبلية

– أهمية بناء استراجية وطنية لتحقيق الشمول المالي في التنمية.

– مساهمة البنوك في تخصيص محافظ تمويلية لرفع مستويات الشمول المالي.

– إنشاء الجزائر الشركات تكنولوجيا مالية كونها مؤسسات بديلة في تمويل المشاريع لتعزيز الشمول المالي وتطوير البنية التحتية الرقمية.

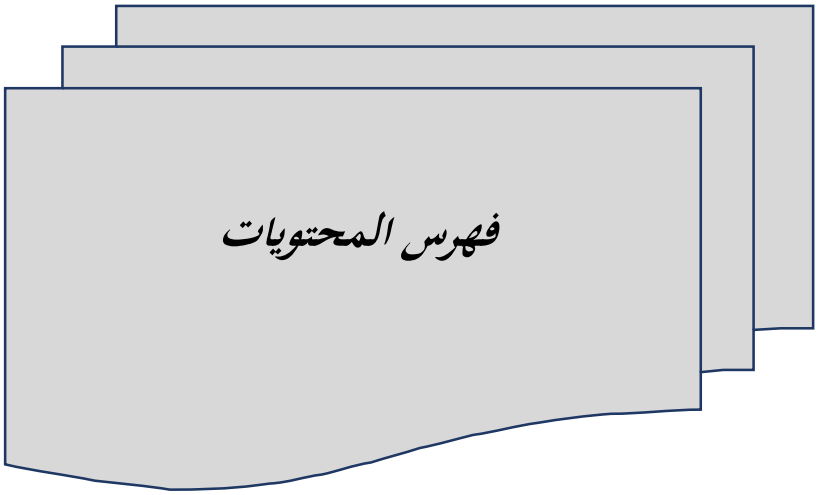
فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والعرفان	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
مقدمة	ا–هـ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي	
تمهيد	
المبحث الأول: مدخل للشمول المالي	**07**
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي	**08**
1- نشأة وتطور الشمول المالي	**08**
2- تعريف الشمول المالي	**09**
المطلب الثاني: أهمية الشمول المالي	**10**
المطلب الثالث: أهداف الشمول المالي	**11**
المطلب الرابع: أبعاد الشمول المالي	**11**
المبحث الثاني: أليات الشمول المالي	**13**
المطلب الأول: ركائز الشمول المالي	**13**
المطلب الثاني: سياسات الشمول المالي	**16**
المطلب الثالث: مؤشرات الشمول المالي	**18**
المطلب الرابع: التحديات الشمول المالي	**21**
خلاصة الفصل	**23**
الفصل الثاني: عموميات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	**25**
المبحث الأول: مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**26**
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**26**
المطلب الثاني: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**27**
المطلب الثالث: عراقيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**30**
المطلب الرابع: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**31**
المبحث الثاني: نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالشمول المالي	**33**
المطلب الأول: مكاسب إستراتيجية الشمول المالي	**33**
المطلب الثاني: فجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**35**

المطلب الثالث: منافع الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**36**
المطلب الرابع: مساهمة الشمول المالي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**37**
خلاصة الفصل	**38**
الفصل الثالث: تحليل استخدام الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
تمهيد	**40**
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**41**
المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**41**
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الوطني الجزائري	**44**
المطلب الثالث: معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**46**
المطلب الرابع: معالجة مشاكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**48**
المبحث الثاني: الشمول المالي في الجزائر	**49**
المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر	**49**
المطلب الثاني: إجراءات الجزائر تجاه الشمول المالي	**50**
المطلب الثالث: تحديات الشمول المالي في الجزائر	**51**
المطلب الرابع: آليات تعزيز الشمول المالي في الجزائر	**53**
المبحث الثالث: واقع دعم الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**57**
المطلب الأول: اليات الشمول المالي تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**57**
المطلب الثاني: الهيئات المالية المساهمة في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**63**
المطلب الثالث: المشاكل المالية لشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**66**
المطلب الرابع: حتمية الرقمنة في تفعيل أدوات الشمول المالي في الجزائر	**68**
خلاصة الفصل	**72**
خاتمة	**74**
فهرس المحتويات	**79**
قائمة المراجع	**80**

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر.

اولا: المقالات و المجلات

1) .نعيمة زعرور، سهام كردودي.(2017)، البرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال،العدد04.

2) اسيا محاجية، نصيرة سعدان. (2018)،واقع الشمول المالي في المغرب العربي(دراسة مقارنة: الجزائر, تونس و المغرب)، *مجلة دراسات و ابحاث،المجلد 10، العدد* 03.

3) امينة بكريتي ،لخظر حنيفي. (2018). عوائق تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة مجموعة مؤسسات صغيرة ومتوسطة بالغرب الجزائر). *مجلة دفاتر بوداكس* ،العدد07

4) ايمن حمدوش ،وفاء بوزانة. (2021). شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الاشارة الي حالة الجزائر. *حوليات جامعة بشار،المجلد07،العدد03*

5) بهناس العباس ،رسول حميد، بسيسة بلعباس عز الدين . (2019). اسس ومتطلبات استراتجية تعزيز الشمول المالي مع الاشارة الي التجربة الاردنية. *مجلة معارف،المجلد 14* ،العدد02.

6) دهبية لطرش ، سمية حراق. (2020). واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية واهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والماتوسطة. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة،المجلد 05*،العدد02.

7) زهرة بن عبد الفتاح، عمر سيد اعمر. (2020). التكنولوجيا المالية كالية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي. *مجلة التكامل الاقتصادي، 08* (01).

8) سمير قرومي، حميد ايت عكاش. (2013). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مشاكل و تحديات. *مجلة المعارف*،العدد 14.

9) سهام بن دعاس. (2021). مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية. *مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية، المجلد04،العدد02*

10)صليحة حمدي، معمر حفيفي، صليحة فلاق. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. *مجلة التكامل الاقتصادي،المجلد 07،العدد* 04

11)صليحة فلاق، نادية سوداني, حمدي معمر . (2021). تفعيل الصناعة المالية الاسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. *مجلة المعيار، المجلة12،العدد01.*

قائمة المراجع

12)صورية شنبي، سعيد بن لحظر (2018). اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية. *مجلة البحوث في العلوم المالية و محاسبية*، *03* (03).

13)الطاوس غريب، حنان دريد. (2021)، استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، *المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة*،*المجلد 15* ،العدد 01.

14)عبد الكريم موكه. (2020). دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة الدراسات حول فعلية لقاعدة القانونية*، *المجلد04*،*العدد02*.

15)عماد العيد. (2014). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التنمية السوسيو اقتصادية. *مجلة التنمية وادارة الموارد البشرية* .

16)عمار ياسين اوسياف، شاوي شافية. (2020). الشمول المالي في الجزائر: الواقع ، المعيقات و الحلول. *مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية* ،العدد97.

17) *فاطمة ربحي.(2021)،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،مجلة الاقتصاد الحديث و التنمية المستدامة*،*المجلد04*،*العدد01*.

18)*فواز واضح.(2019)،مدي مساهمة صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد04*،*العدد01*.

19)لطيفة جباري، و محمد الطاهر دربوش. (2017). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وأفاق. *مجلة العلوم الإنسانية*،المجلد08،العدد02.

20)محمد ساعد بخوش، حسينة بوطلاعة. (2020). واقع الشمول المالي وتحدياته – الاردن و الجزائر نموذجا. *مجلة الاقتصاد المال و الاعمال*،*المجلة04*، العدد02.

21)محمد شكرين. (2021). ازمة كوفيد-19،حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجائر. *مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية*،*المجلد12* ،العدد01

22)محمد طرشي، انساعد رضوان , عبو عمر. (2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. *مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الاعمال*،*المجلد01*، العدد01.

قائمة المراجع

23)محمد قمان, عمر بن موسي. (2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي(GLOBAL FINDEX)خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز علي الجزائر. *Revue Des Reformes Economiques et Integeration En Economie Mondiale*،المجلد *13*،العدد*03*.

24)مريم سايغي. (2021). واقع بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تفعيلها. *المجلة الدولية للاداء الاقتصادي*،المجلد *04*،العدد03

25)مليكة كركار. (2019). الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*،المجلد *10* العدد03.

26) *نعيمة زعرور،سهام كركودي.(2017)،البرامج لداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،مجلة الاقتصادية الماليةة البنكية وإدارة الاعمال،العدد04.*

27)*هادي صادق،مختار عصماني.(2021)،دور الأجهزة التمويل المصغر في تطوير نشاط المقاولاتي في الجزائر، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة،لاالمجلد06،العدد01.*

28)هشام لبزة، حمد الهادي ضيف الله. (2016). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: متطلبات الانشاء، المعوقات والحلول. *مجلة التنمية الاقتصادية* ،العدد02.

29)وسام بوقجان،فواز واضح (2021). جائحة كورونا(كوفيد 19) وتداعياتها علي نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة الدراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال*،المجلد *04*،العدد02

30)وفاء عماني ، لمياء حمدوش. (2021). افق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي. *مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا*، المجلد*17*،العدد*25*

ثانيا: الملتقيات والمدخلات

1) بختة عقون، عبد الله بطاهر. (2018). الشمول المالي و سبل تعزيزه في اقتصاديات الدول. *مقدمة ضمن الملتقي الاول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر الية لدعم التنمية المستدامة*. الجزائر: المركز الجامعي خميس مليانة.

2) رشيد شنبي. (2021). واقع وافاق الاقتصاد الرقمي و الشمول المالي في الجزائر. *المؤتمر العلمي الدولي حول الهندسة الادارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة*. ادرار: جامعة احمد دراية.

قائمة المراجع

3) شامية بن عباس، هديمعيوف. (2017). الصعوباتوالعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقدمة ضمن ملتقي وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوادي، جامعة الوادي.

4) عثمان توات ،تباني امال . (2020). مؤشرات حصول المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة علي التمويل لضمان تحقيق الشمول المالي دراسة حالة الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية . *مداخلة ضمن فعاليات يوم دراسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني و افاق الاقتصادية واعدة* ،الجزائر ،جامعة الجزائر 1.

5) مصطفي عوادي.(2018)،العوائق التي تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تعزيز قدرتها و امكانياتها،مداخلة ضمن فعاليات الملتقي وطني حول الإشكالية الاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الوادي،جامعة الوادي.

ثالثا: الرسائل والمذكرات الجامعية

1) ام كلثوم بن موسي. (2017). معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تحليل مؤسساتي(دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد

2) حنين محمد بدر عجور. (2017). دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء(مدكرة ماجستير). كلية التجارة، فلسطين: الجامعة الاسلامية - غزة.

3) رواء نافد عليوة. (2019). اثر تطور الشمول المالي علي مستوي الميزة التنافسية المصرفية (مدكرة ماجستير). كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، فلسطين: الجامعة الاسلامية

4) سماح طلحي. (2014). دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(مذكرة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، ام البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

5) شاكر محمود عبد الغفور السامرائي. (2018). دور المصارف الاسلامية في تحقيق ابعاد الاشتمال المالي في الاردن (مدكرة ماجستير). المعهد العالي للدراسات الاسلامية، الاردن: جامعة ال البيت.

6) شهرزاد برجي. (2012). اشكالية استغلال مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مدكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد.

قائمة المراجع

رابعا: التقارير والنشريات

1) بنك الجزائر. (2021)، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 56
2) صندوق النقد العربي. (2015). *العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي في الدول العربية.*
3) عبد الله سمير. (2016). الشمول المالي في فلسطين. القدس رام الله، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية(ماس)
4) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. (2021)، نشرية المعلومات الإحصائية، رقم39

خامسا: مواقع الالكترونية

1) بنك الجزائر.(2020)، تاريخ الاسترداد06/ 05/ 2022، www.bank-of-algeria.dz
2) كرستين لاغارد.(2019)، تاريخ الاسترداد 2022/15/05، http://www.imf.org

سادسا المراجع الأجنبية

1. CGAP, (septembre2015) Une approche systémique de l'inclusion financière à destination des bailleurs de fonds, Washington
2. Nicolas, B. (2019). Financial Inclusion Of Small And Medium - Sized Enterprises In Middle East And Central Asia . *International Monetary Fund*.

قائمة المراجع

CGAP,(septembre2015) **Une approche systémique de l'inclusion financièrea destination des bailleurs de fonds**, Washington